

Distr.: General
10 May 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٥ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٩*

موجز

تراجعت آفاق النمو العالمي في خضم التوترات التجارية التي لم تحل وتفاقم حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات على الصعيد الدولي. ففي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، حُفِّضَت توقعات النمو لعام ٢٠١٩. وإلى جانب تباطؤ التجارة الدولية، تدهور المزاج العام في أوساط الأعمال التجارية، فألقى ذلك بظلاله على آفاق الاستثمار. ورداً على تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الضغوط التضخمية، حُفِّضَت المصارف المركزية الرئيسية من تشدد مواقف سياساتها النقدية. وعلى الرغم من أن جزءاً من تباطؤ النمو يعكس عوامل مؤقتة، لا تزال مخاطر الهبوط عالية. وقد تسفر المنازعات التجارية الطويلة الأمد عن آثار عرضية كبيرة، بطرق منها ضعف الاستثمار وتعطيل شبكات الإنتاج. ورغم أن التحولات الأخيرة في السياسة النقدية أدت إلى تخفيف الضغوط المالية القصيرة الأجل، فقد تزيد من تراكم الديون، الأمر الذي يزيد من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي في المدى المتوسط. وتتفاقم هذه المخاطر المستمرة المتعلقة بالاقتصاد الكلي بسبب زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية وشدها، مما يشكل مثالا على ازدياد الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

* تتضمن هذه الوثيقة تحديثاً لتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.C.1)، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.



وفي مواجهة هذه التحديات المتعددة الأوجه، تقتضي معالجة تباطؤ النمو الحالي ووضع الاقتصاد العالمي على مسار متين نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ استجابات سياسية أكثر شمولاً وذات أهداف محددة تحديداً جيداً. وينبغي أن يشمل ذلك مزيجاً من التدابير النقدية والمالية والموجهة نحو التنمية. ويشكل اتباع نهج منسق متعدد الأطراف فيما يتعلق بالسياسة العالمية للتعامل مع المناخ، بما في ذلك فرض سعر للكربون، عنصراً مهماً في هذا المزيج من السياسات. وفي هذا الصدد، تشير زيادة استخدام القطاع الخاص أسعاراً داخلية لثاني أكسيد الكربون إلى بعض الاستعداد لدى الشركات للتكيف مع التغيرات المتوقعة في سياسة التعامل مع المناخ.

ويسفر تدهور آفاق النمو في بلدان عديدة متأخرة عن الركب بالفعل عن نشوء تحديات إضافية في وجه التنمية المستدامة، وخاصة تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع عالمياً بحلول عام ٢٠٣٠. وسيتوقف إحراز تقدم في الحد من الفقر مستقبلاً إلى حد كبير على الإدارة الفعالة للتوسع الحضري المستمر، وخاصة في أفريقيا وجنوب آسيا.

أولاً - اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

ألف - لمحة عامة على الوضع العالمي

تراجع التوقعات القصيرة الأجل للاقتصاد العالمي

١ - يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في النمو على نطاق واسع، مما يعزز الدلائل الواردة في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٩ على أن دورة النمو الحالية قد تكون بلغت ذروتها. وبالتزامن مع تباطؤ الإنتاج الصناعي، شهد النشاط التجاري الدولي ضعفاً واضحاً، مما يعكس جزئياً النزاعات التجارية التي لم تحل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وتدل المؤشرات أيضاً على تدهور المزاج الاقتصادي وثقة قطاع الأعمال التجارية، في خضم حالة عدم اليقين الشديد المستمرة في بيئة السياسات الدولية. وفي العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، كان تراجع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر وضوحاً مما كان متوقعاً بسبب تحول بعض المخاطر التي كانت تهدد النشاط الاقتصادي إلى حقيقة. ودفع تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الضغوط التضخمية إلى حدوث تحولات في مواقف السياسات النقدية للمصارف المركزية الرئيسية. وعلى الرغم من أن الشروط النقدية الأكثر مرونة أسهمت في تحقيق درجة من الاستقرار في الأسواق المالية العالمية وتدفقات رأس المال، فلا يزال الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر هبوط كبيرة ناشئة عن التوترات التجارية المستمرة، وتراكم الاختلالات المالية، واشتداد تغير المناخ. وفي ظل هذه الخلفية، من المتوقع الآن أن يتراجع نمو إجمالي الناتج العالمي من ٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٩ وإلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠، مما يعكس تنقيحاً نزولياً لتوقعات تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٩ الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (الجدول ١).

٢ - وفي ظل تفاقم مخاطر الهبوط، هناك حيز محدود لسياسات الاقتصاد الكلي في بلدان عديدة في الوقت الحالي للتخفيف من آثار الصدمات السلبية. وتلقي البيئة الاقتصادية التي تزداد صعوبة بظلالها على آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يبقى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً في أجزاء كبيرة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب آسيا، الأمر الذي يعقد جهود الحد من الفقر في تلك المناطق (الشكل الأول). وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بلدان نامية عديدة تواجه مخاطر متزايدة ناجمة عن تغير المناخ، مما يهدد آفاقها الاقتصادية. وتبرز هذه التحديات الحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف وسدّ الثغرات الحالية في تمويل التنمية^(١).

(١) Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2019*

.(United Nations publication, Sales No. E.19.I.7)

الجدول ١
نمو الناتج العالمي، الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠

التغير عن التوقعات في تقرير
الحالة والتوقعات الاقتصادية

	التغير السنوي بالنسبة المئوية					
	٢٠٢٠	٢٠١٩	(ب) ٢٠٢٠	(ج) ٢٠١٩	(د) ٢٠١٨	٢٠١٧
العالم	٠,١-	٠,٣-	٢,٩	٢,٧	٣,٠	٣,١
الاقتصادات المتقدمة النمو	٠,١-	٠,٣-	١,٨	١,٨	٢,٢	٢,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٠,١	٠,٢-	٢,١	٢,٣	٢,٩	٢,٢
اليابان	٠,٢-	٠,٦-	١,٠	٠,٨	٠,٨	١,٩
الاتحاد الأوروبي	٠,٣-	٠,٥-	١,٨	١,٥	١,٩	٢,٤
بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر القديمي	٠,٢-	٠,٥-	١,٦	١,٣	١,٧	٢,٢
بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة عشر الجدد	٠,١-	٠,٠	٣,٤	٣,٦	٤,٣	٤,٧
منطقة اليورو	٠,٣-	٠,٥-	١,٦	١,٤	١,٨	٢,٤
بلدان أخرى متقدمة النمو	٠,٠	٠,٢-	٢,٢	٢,١	٢,٣	٢,٥
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٠,٣-	٠,٠	٢,٣	٢,٠	٢,٧	٢,٠
جنوب شرق أوروبا	٠,٥-	٠,٣-	٣,٢	٣,٤	٣,٩	٢,٤
رابطة الدول المستقلة وجورجيا	٠,٢-	٠,١-	٢,٣	١,٩	٢,٧	٢,٠
الاتحاد الروسي	٠,١-	٠,٠	٢,٠	١,٤	٢,٣	١,٦
الاقتصادات النامية	٠,١-	٠,٢-	٤,٥	٤,١	٤,٣	٤,٤
أفريقيا	٠,٠	٠,٢-	٣,٧	٣,٢	٢,٧	٢,٦
شمال أفريقيا	٠,٧	٠,٣-	٤,٢	٣,١	٢,٦	٣,٢
شرق أفريقيا	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٦,٤	٦,١	٥,٩
وسط أفريقيا	١,١-	٠,٢	٢,٧	٢,٧	١,٣	٠,١
غرب أفريقيا	٠,٢-	٠,١	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٥
الجنوب الأفريقي	٠,٥-	٠,٧-	٢,١	١,٤	٠,٩	٠,٩
شرق وجنوب آسيا	٠,١-	٠,١-	٥,٦	٥,٤	٥,٨	٦,١
شرق آسيا	٠,٠	٠,١-	٥,٥	٥,٥	٥,٨	٦,٠
الصين	٠,٠	٠,٠	٦,٢	٦,٣	٦,٦	٦,٨
جنوب آسيا	٠,١-	٠,٤-	٥,٨	٥,٠	٥,٧	٦,٣

التغير عن التوقعات في تقرير
الحالة والتوقعات الاقتصادية

في العالم لعام ٢٠١٩		التغير السنوي بالنسبة المئوية				
٢٠٢٠	٢٠١٩	(ب) ٢٠٢٠	(ب) ٢٠١٩	(أ) ٢٠١٨	٢٠١٧	
٠,٤-	٠,٦-	٧,١	٧,٠	٧,٢	٧,١	الهند(ج)
٠,٨-	٠,٧-	٢,٦	١,٧	٢,٥	٢,٥	غرب آسيا
٠,٣-	٠,٦-	٢,٠	١,١	٠,٩	١,١	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,٣-	٠,٧-	٢,٠	٠,٧	٠,٣	٠,٦	أمريكا الجنوبية
٠,٢-	٠,٤-	٢,٣	١,٧	١,١	١,١	البرازيل
٠,٢-	٠,٥-	٢,١	٢,٠	٢,٣	٢,٤	المكسيك وأمريكا الوسطى
٠,٥	٠,١-	٢,٥	١,٩	١,٩	٠,٠	منطقة البحر الكاريبي
٠,١	٠,٥-	٥,٨	٤,٦	٤,٨	٤,٢	أقل البلدان نمواً
						بنود المذكرة:
٠,٥-	٠,١-	٣,٤	٢,٧	٣,٦	٥,٣	التجارة العالمية(د)
						نمو الناتج العالمي مع معاملات الترجيح المستندة إلى تعادل القوة الشرائية
٠,١-	٠,٣-	٣,٦	٣,٣	٣,٦	٣,٧	

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) تقدير جزئي.

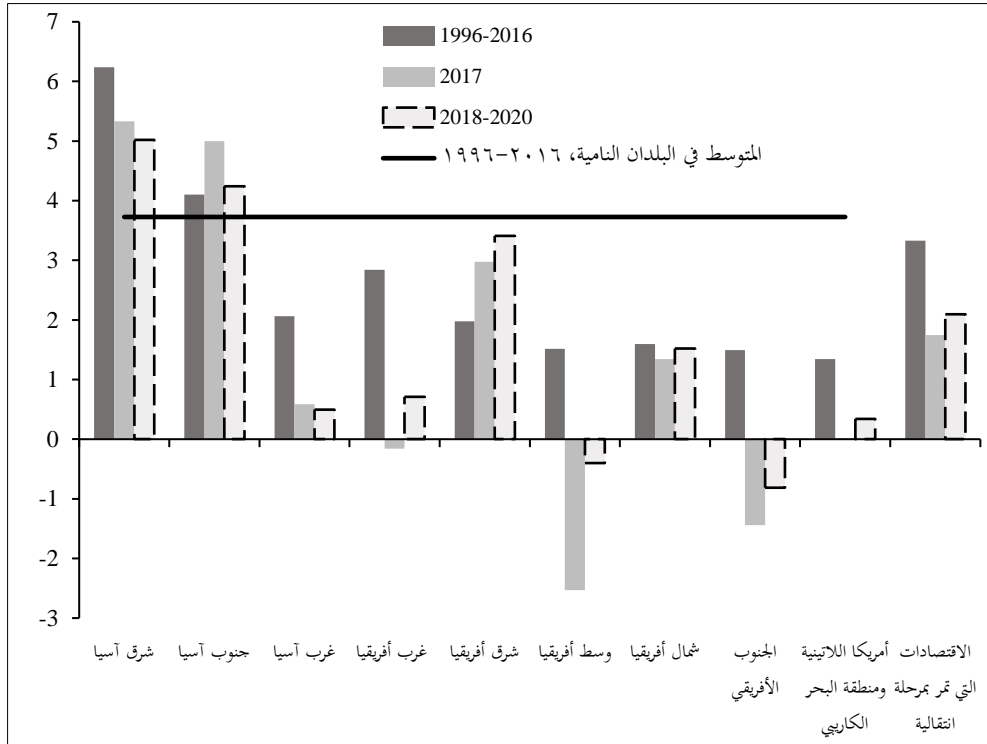
(ب) توقعات الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) أساس السنة المالية.

(د) يشمل السلع والخدمات.

الشكل الأول
متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، ١٩٩٦-٢٠١٦

النسبة المئوية



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: أرقام عام ٢٠١٨ هي تقديرات؛ وأرقام الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ هي توقعات.

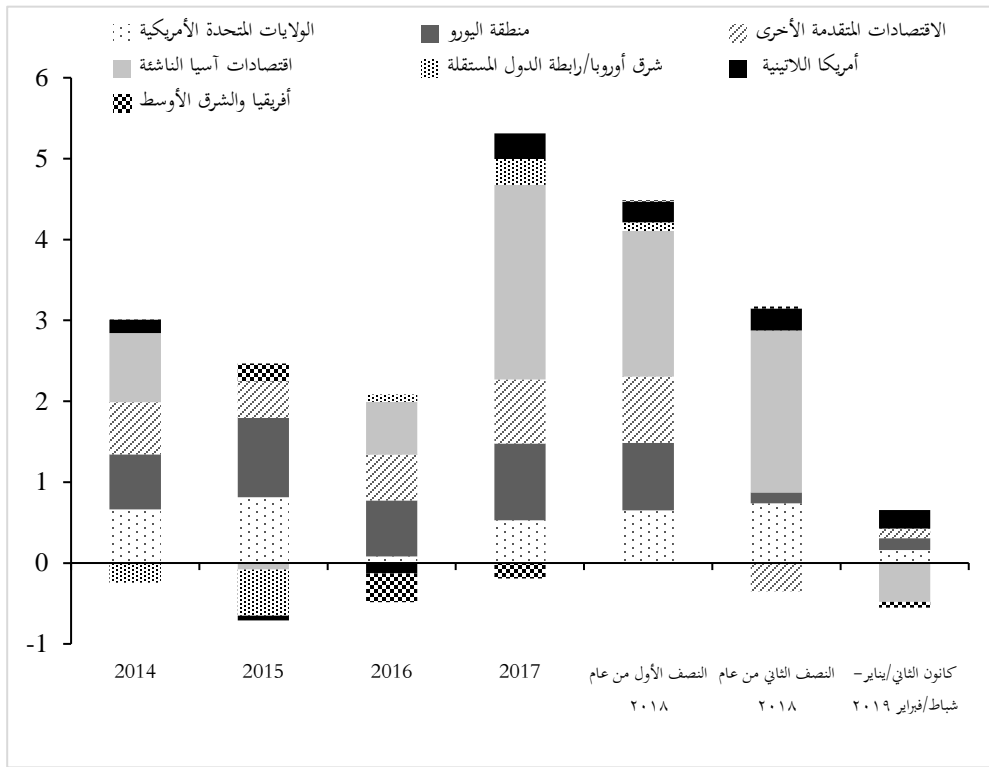
تباطؤ النشاط التجاري العالمي يؤثر في النمو العالمي

٣ - تعزى توقعات النمو الضعيف في معظم المناطق إلى اجتماع عوامل خارجية وداخلية. فعلى الصعيد الخارجي، أثر استمرار التوترات التجارية وارتفاع التعريفات الجمركية في الأداء التجاري للعديد من البلدان المتقدمة النمو والنامية. ولم تحدث الحواجز التجارية المتصاعدة تأثيراً مباشراً في تدفقات التجارة العالمية فحسب، بل أدت أيضاً إلى تفاقم حالة عدم اليقين، الأمر الذي يلحق ضرراً بثقة قطاع الأعمال التجارية والمستهلك.

٤ - ونتيجة لذلك، شهد نمو حجم تجارة البضائع العالمية تباطؤاً أكبر مما كان متوقعاً، ولا سيما في أواخر عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩ (الشكل الثاني). وأشارت البيانات الواردة من مكتب الولايات المتحدة للتعداد إلى أن التجارة الثنائية للبضائع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية انخفضت بأكثر من ١٥ في المائة منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الذي دخلت فيه الجولة الثانية من التعريفات الجمركية حيز النفاذ. وقد أثر ذلك أيضاً في سلاسل القيمة العالمية في شرق آسيا وسائر الجهات الشريكة التجارية.

الشكل الثاني

المساهمة في نمو حجم الواردات العالمية من البضائع حسب المنطقة، ٢٠١٩-٢٠١٤



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بناء على بيانات مستمدة من المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية.

ملاحظة: رغم أن المجموعات الإقليمية ليست متشابهة بشكل كامل للمجموعات الإقليمية الواردة في تقرير الحالة التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، فهي تظهر اتجاهات إقليمية.

استمرار التقلب في أسعار السلع الأساسية العالمية

٥ - تفاقمت القوى المعاكسة المتصاعدة المرتبطة بالتجارة بسبب استمرار التقلب في أسعار السلع الأساسية العالمية. فقد تعافت أسعار النفط بعد بلوغها أدنى مستوياتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إذ وصل سعر التسليم الفوري لنفط برنت إلى ٧٥ دولاراً للبرميل في نيسان/أبريل ٢٠١٩. والافتراضات التي تستند إليها التوقعات الاقتصادية في تقرير الحالة التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم هي أن متوسط سعر التسليم الفوري لنفط برنت سيبلغ ٦٥,٥ دولاراً في عام ٢٠١٩ و ٦٥ دولاراً في عام ٢٠٢٠. بيد أن تلك الافتراضات عرضة لحالة شديدة من عدم اليقين. ففي ظل التوقعات بتراجع الطلب العالمي على النفط ونمو إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة، قد يشكل تمديد فعال لاتفاقية الإنتاج التي تقودها منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عنصراً رئيسياً في تحديد أسعار النفط الخام في عام ٢٠١٩. ولا يزال من الممكن حصول اضطرابات كبيرة في العرض وارتفاع حاد في أسعار النفط بسبب عوامل جغرافية سياسية، نظراً إلى الوضع في جمهورية إيران (جمهورية - الإسلامية) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وليبيا. وفيما يتعلق بالسلع الأساسية الأخرى، من المتوقع أن تبقى أسعار السلع الزراعية منخفضة في الأجل القريب. بيد أنه لا يمكن استبعاد ارتفاعات محلية مفاجئة في أسعار الأغذية في أجزاء من أفريقيا وغرب آسيا بسبب الصدمات المتعلقة بالطقس والنزاعات.

تفاقم القوى المعاكسة الخارجية للنمو بسبب العوامل المحلية

٦ - نُفِّحَت توقعات النمو لعام ٢٠١٩ بخفضها في جميع الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية. ففي الولايات المتحدة، يتوقع أن يتراجع زخم النمو مع تفاقم القوى المعاكسة الناجمة عن السياسة التجارية بسبب تراجع آثار التحفيز المالي. وفي أوروبا، ورغم توقع أن تتلاشي آثار تعطل إنتاج السيارات، سيتراجع النشاط الاقتصادي بسبب ضعف الثقة، وانخفاض الطلب الخارجي، وحالة عدم اليقين الطويلة الأمد الناجمة عن التطورات المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي اليابان، ألقى الطلب الخارجي الضعيف بثقله على الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، وفي الوقت نفسه لا يزال الاستهلاك المنزلي حاملاً.

٧ - وتراجعت أيضاً آفاق نمو اقتصادات نامية عديدة. فقد شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجنوب الأفريقي، وغرب آسيا تنقيحات نزولية كبيرة للنمو في عام ٢٠١٩. ويعزى تراجع التوقعات في الجنوب الأفريقي إلى الدمار الذي سببه إعصار إداي إضافة إلى توقعات ضعيفة لاقتصاد جنوب أفريقيا الذي يتضرر بشدة من جراء انقطاع التيار الكهربائي. وفي غرب آسيا، من المتوقع أن يتباطأ النمو في المملكة العربية السعودية في ظل انخفاض إنتاج النفط، ولن تخرج تركيا من الكساد إلا بصورة تدريجية، بعد الانكماش الحاد في الطلب المحلي في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. ويعكس التنقيح النزولي لآفاق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نشاطاً أضعف من المتوقع في أكبر اقتصادات المنطقة - الأرجنتين والبرازيل والمكسيك - وانكماشاً شديداً آخر في فنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وفي المقابل، لا تزال آفاق النمو إيجابية في مناطق نامية أخرى، ولا سيما في شرق أفريقيا وشرق آسيا. ففي الصين، ستعوض التدابير التحفيزية المتخذة في الآونة الأخيرة في مجال السياسات إلى حد كبير عن الأضرار الناجمة عن التوترات التجارية. ولا يزال النمو في الهند متيناً في ظل الطلب المحلي القوي، على الرغم من التنقيحات النزولية.

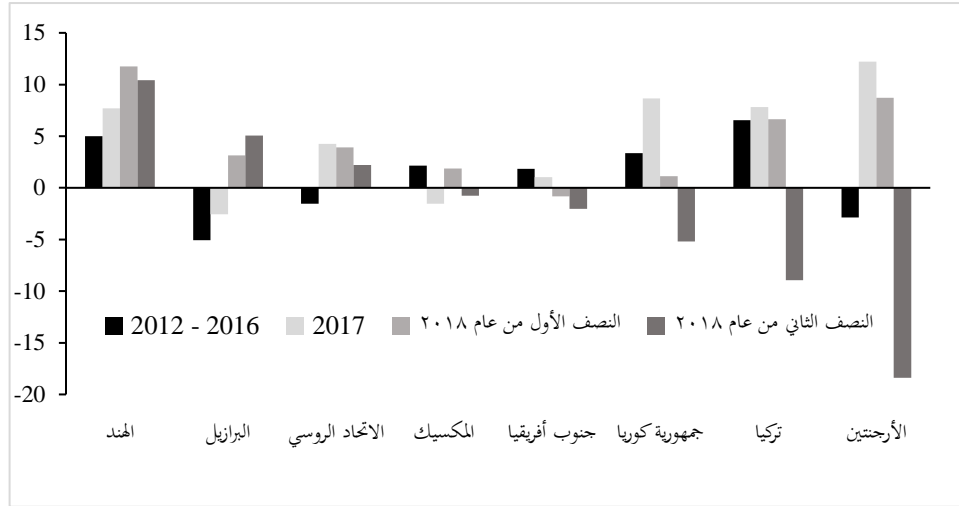
الضعف المتجدد في الاستثمار قد يثبط التوقعات المتوسطة الأجل

٨ - في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، تراجع نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عدد من البلدان النامية الكبيرة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وغيرها (الشكل الثالث). فقد أدى ارتفاع مستوى عدم اليقين في بيئة السياسات العالمية الذي طال أمده إلى تثبيط مزاج الأعمال التجارية وألقى بثقله على الإنفاق الرأسمالي، ولا سيما في القطاعات الموجهة نحو التجارة. ويمكن أن يؤثر تراجع أكثر حدة وأطول مدة في نشاط التجارة الدولية تأثيراً كبيراً على توقعات نمو الاقتصادات المعتمدة على التجارة في المدى المتوسط.

الشكل الثالث

النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في مجموعة مختارة من الاقتصادات الصاعدة، ٢٠١٢-٢٠١٨

بالنسبة المئوية



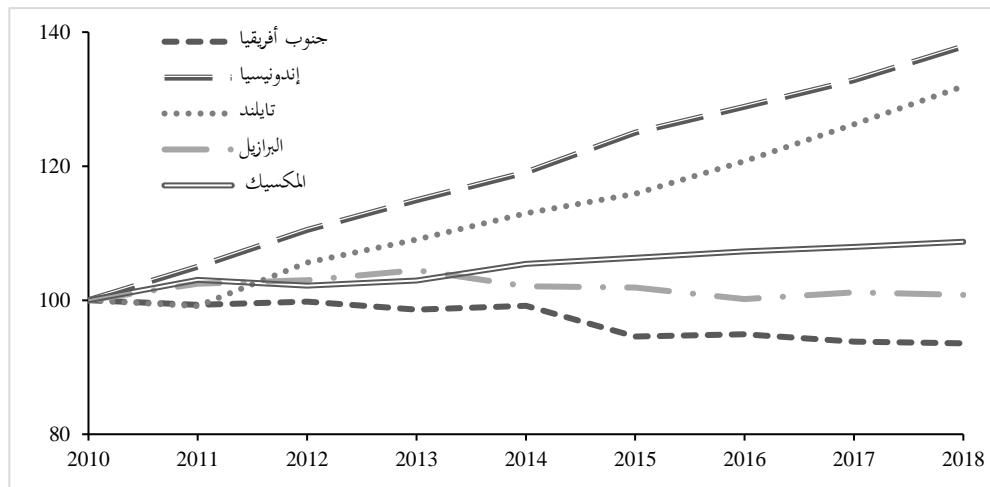
المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاستناد إلى بيانات شركة CEIC والسلطات الوطنية.

٩ - وفي العديد من البلدان النامية، تضررت ثقة المستثمرين أيضاً بسبب أوجه عدم اليقين المتزايدة المحيطة بالسياسة الداخلية، في خضم استمرار التحديات الهيكلية. ففي عدد من الاقتصادات الكبيرة، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك، قد يضرّ عدم القدرة على تحقيق انتعاش مستدام في الاستثمار بنمو الإنتاجية الطويل المدى الضعيف أصلاً (الشكل الرابع)، مما يعيق آفاق التنمية المستدامة فيها بشكل أكبر.

الشكل الرابع

اتجاهات الإنتاجية في مجموعة مختارة من الاقتصادات الصاعدة، ٢٠١٠-٢٠١٨

الناتج لكل شخص عامل في عام ٢٠١٧ بدولارات الولايات المتحدة (٢٠١٠=١٠٠)



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاستناد إلى قاعدة البيانات Conference Board Total Economy Database™ (نسخة معدلة)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

ضعف آفاق النمو في أقل البلدان نمواً

١٠ - حُفِّضَت التوقعات الاقتصادية أيضاً لأقل البلدان نمواً مقارنة بالتوقعات الواردة في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٩. فبعد نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٨، من المتوقع أن يشهد انخفاضاً طفيفاً إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٩، قبل أن يشهد تحسناً فيرتفع إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. ومن ثم، لا يزال تحقيق الهدف ٨-١ من أهداف التنمية المستدامة (نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في أقل البلدان نمواً بنسبة لا تقل عن ٧ في المائة سنوياً) بعيد المنال. وفي المدى القريب، من المتوقع ألا تتحسن ظروف المعيشة إلا بصورة طفيفة في بلدان مثل أفغانستان وأنغولا وبوروندي وليسوتو وهايتي. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب إعصار إداي الآنف ذكره في أزمة إنسانية في موزمبيق، البلد الذي يواجه بالفعل ظروفاً اقتصادية صعبة للغاية، في خضم أزمة ديون طويلة الأمد وحالة من عدم الاستقرار السياسي. وفي هذا السياق، هناك مخاوف بشأن قدرة البلد على إدارة التحديات المتزايدة في مجال الصحة العامة والأمن الغذائي وتعبئة الموارد المالية لإعادة الإعمار.

باء - سياسات الاقتصاد الكلي والأسواق المالية

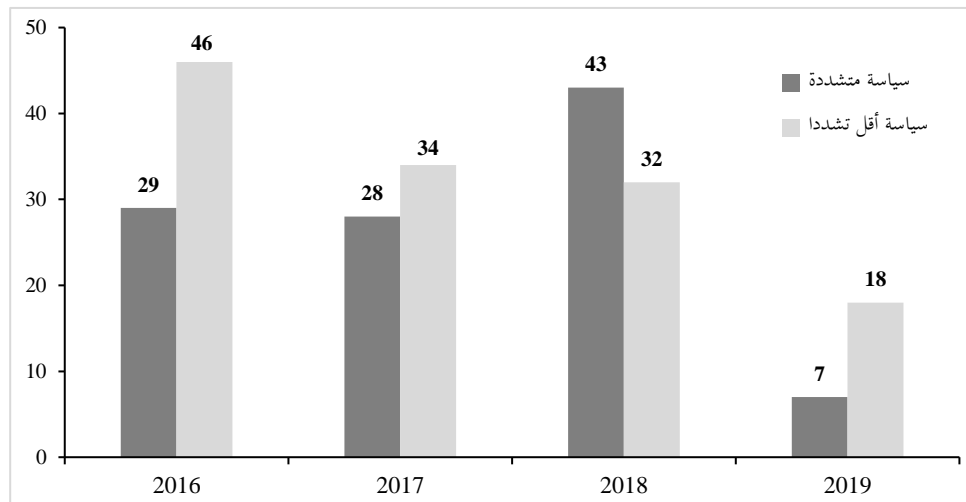
تغيير مواقف السياسات النقدية

١١ - أدى التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي إلى تحول نحو مواقف أقل تشدداً للسياسة النقدية في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية (الشكل الخامس). ويجري هذا التحول في بيئة من التضخم العالمي المنخفض، في ظل ضعف الطلب والآفاق المعتدلة لأسعار السلع الأساسية العالمية. وفي صفوف الاقتصادات المتقدمة النمو، لا يزال معدل التضخم الكلي أدنى بصورة عامة من المستويات المستهدفة التي حددتها المصارف المركزية. وتراجعت الضغوط التضخمية أيضاً في جميع أنحاء المناطق النامية، بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما يعكس جزئياً حدوث تحسن في استقرار أسعار الصرف وفي الإنتاج الزراعي.

الشكل الخامس

تغيير السياسات النقدية، ٢٠١٦-٢٠١٩

عدد المصارف المركزية (عينة من ٩٥ مصرفاً مركزياً)



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى وكالة أنباء Central Bank News. ملاحظة: حتى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

١٢ - في شهر آذار/مارس، خفض الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة توقعاته المتعلقة بمرات رفع أسعار الفائدة في عام ٢٠١٩ من مرتين إلى صفر، مع الحفاظ على النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال المودعة لدى الاحتياطي الاتحادي البالغ ٢,٢٥-٢,٥٠ في المائة. وسيبدأ الاحتياطي الاتحادي أيضاً إبطاء وتيرة تطبيقه للميزانية العمومية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز النمو الائتماني، أطلق البنك المركزي الأوروبي في الآونة الأخيرة مجموعة جديدة من عمليات إعادة التمويل الطويلة الأجل المحددة الأهداف، وقرر تأجيل أي رفع لأسعار الفائدة حتى عام ٢٠٢٠ على الأقل. وفي الوقت نفسه، زادت الصين من تخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي للمصارف في أوائل عام ٢٠١٩ من أجل تحسين أوضاع السيولة المحلية. وبالنظر إلى تفاقم عدم اليقين بشأن آفاق النمو، خفض بعض الاقتصادات النامية الكبيرة، بما فيها مصر ونيجيريا والهند، أسعار الفائدة الأساسية أيضاً.

تخففت ظروف الأسواق المالية، ولكن لا تزال هناك مخاطر متصلة بالاستقرار

١٣ - ساهمت التحولات الأخيرة في السياسات النقدية في تحقيق استقرار الظروف المالية العالمية وأدت إلى ارتفاع أسعار الأصول. وبعد أن واجهت الاقتصادات الصاعدة ضغوطاً مالية كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، انتعشت تدفقات رأس المال إليها في أوائل عام ٢٠١٩، مع توقع حدوث زيادة متواضعة لبقية السنة. بيد أن الأسواق المالية لا تزال عرضة لتغيرات مفاجئة في مزاج المستثمرين وفي تقييمات المخاطر. وعلاوة على ذلك، لا تزال الاقتصادات الصاعدة تواجه صعوبة في تحويل تدفقات رأس المال إلى استثمارات محلية إنتاجية.

١٤ - ومع أن تخفيف تشدد السياسات النقدية ربما ساهم في الحد من بعض المخاطر القصيرة المدى، فمن غير المحتمل أن يعزز إلى حد كبير الطلب المحلي في البلدان ذات الأسر المعيشية وقطاعات الأعمال العالية الاستدانة. وفضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع درجة عدم اليقين المحيط بالسياسات، لا سيما حول المنازعات التجارية التي لم تحسم بعد وعملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قد يحد أيضاً من فعالية السياسة النقدية. وبالنسبة للعديد من الاقتصادات، يمكن أن يؤدي استمرار الترتيبات التيسيرية النقدية لفترة طويلة إلى تفاقم الاختلالات المالية، فيثير مخاطر تهدد الاستقرار المالي في المدى المتوسط.

الحيز المتاح للسياسات المالية مقيد في العديد من البلدان

١٥ - نظراً لأن الحيز المتاح للسياسات النقدية لا يزال محدوداً، يعتمد مزيد من البلدان في جميع أنحاء العالم مواقف أقل تشدداً للسياسة المالية بهدف تعزيز النمو. بيد أن العديد من الاقتصادات لها قدرة محدودة على اتخاذ تدابير واسعة النطاق للتحفيز المالي، نظراً إلى استمرار العجز المالي وارتفاع مستويات الدين العام. وبالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، ما زال الحيز المالي مقيداً، إذ لا تزال أسعار السلع الأساسية أدنى بكثير من المستويات التي شهدتها قبل عام ٢٠١٤.

١٦ - وشجع امتداد فترة انخفاض أسعار الفائدة العالمية زيادة اقتراض الحكومات. وفي هذا الصدد، شهد العديد من البلدان زيادة كبيرة في أعباء الفائدة، مما يقوض قدرات الحكومات على استخدام السياسة المالية

لتحقيق الأهداف الإنمائية. ففي عام ٢٠١٨، تجاوزت مدفوعات الفائدة وحدها ٢٠ في المائة من إيرادات الحكومة في عدة بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. كما أن هذه البلدان معرضة بشكل خاص للتحويلات في الظروف المالية، عن طريق الزيادة في تكاليف الاقتراض، أو انخفاض قيمة العملة، أو صدمات أسعار السلع الأساسية. ومما يثير القلق بشكل خاص تزايد عدد البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه فعلا صعوبات في خدمة ديونها أو تواجه بشدة خطر التعرض لحالة مديونية حرجة^(٢).

١٧ - وفي ضوء تزايد خطر تراجع النمو وقلة موارد المالية العامة، يواجه مقررو السياسات في العديد من البلدان تحدياً هو دعم النشاط الاقتصادي القصير الأجل والحفاظ على استمرارية سياسة المالية العامة في نفس الوقت. وفي ظل هذه الظروف، من المحتمل أن يؤخر مقررو السياسات تنفيذ تدابير الإصلاح الهيكلي اللازمة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، والتصدي لتزايد عدم المساواة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وبالنسبة لمعظم البلدان، لا بد من تحسين كفاءة الإنفاق من المالية العامة، من خلال توجيه النفقات نحو التدابير التي من شأنها أن تعزز آفاق نمو أكثر شمولاً واستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن التدابير الرامية إلى تحسين إدارة المالية العامة مهمة أيضاً لتعزيز الموارد العامة والحفاظ على الثقة. ومن هذه التدابير تحسين تخصيص النفقات، وتوسيع الوعاء الضريبي، وضمان توجيه الاقتراض العام نحو الاستثمار الإنتاجي.

جيم - المخاطر المحدقة بالتوقعات

١٨ - يقوم السيناريو المرجعي على افتراض أن الأوضاع الاقتصادية والمالية الحالية لن تزداد تدهوراً. غير أنه، بالنظر إلى مخاطر التراجع الرئيسية السائدة، هناك إمكانية كبيرة لحدوث تباطؤ أشد حدة أو ضعف أطول أمداً في الاقتصاد العالمي يمكن أن يؤثر على تقدم التنمية.

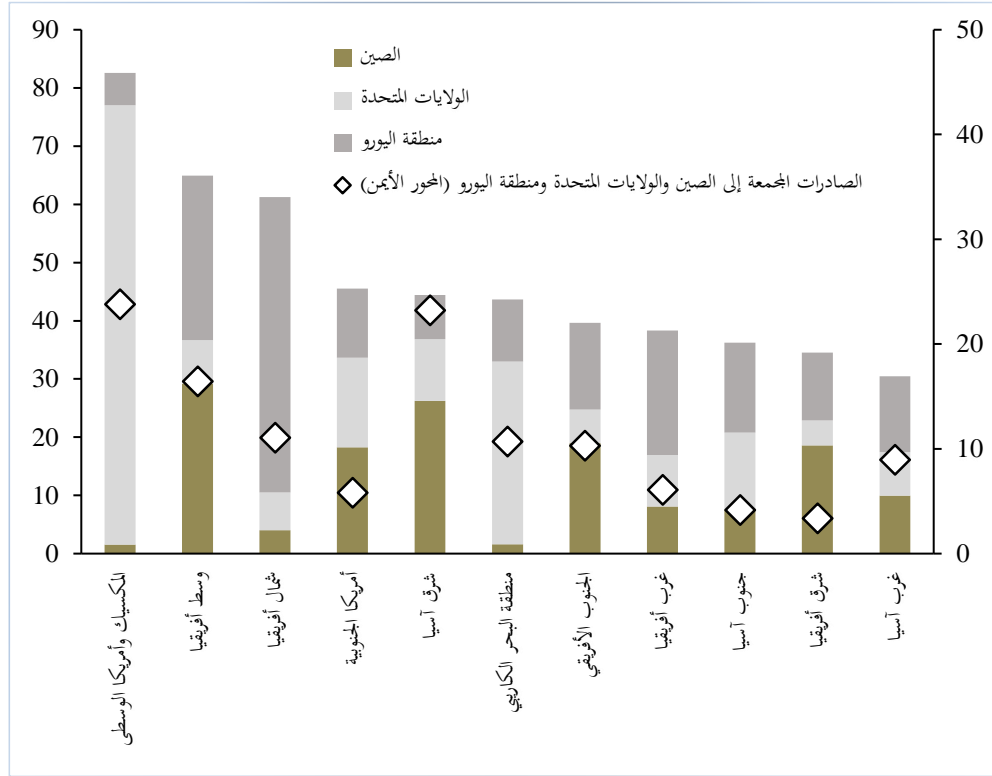
فرض مزيد من القيود على التجارة سيعرقل النمو العالمي

١٩ - يشكل استمرار تفاقم المنازعات التجارية بين أكبر اقتصادات العالم خطراً كبيراً يهدد آفاق النمو العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. ووسط التوترات التجارية غير المحسومة مع الصين، أعربت الولايات المتحدة مؤخراً عن اعتزامها فرض تعريفات جمركية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي، تستهدف في المقام الأول صناعة الطائرات والصناعات الغذائية، وذلك فوق التعريفات المفروضة على الفولاذ والألمنيوم السارية بالفعل. ولن يقتصر أثر تصاعد التعريفات الإضافية وتدابير الانتقام على كبح نمو هذه الاقتصادات الكبيرة فحسب، ولكنها تخلف آثاراً جانبية خطيرة أيضاً على الاقتصادات النامية، لا سيما البلدان التي يتوجه جزء كبير من صادراتها إلى الاقتصادات المتأثرة بهذه التدابير (الشكل السادس).

(٢) International Monetary Fund, *Macroeconomic Developments and Prospects in Low-income Developing Countries*, IMF Policy Paper (Washington, D.C., March 2018).

الشكل السادس صادرات المناطق النامية إلى الاقتصادات الرئيسية

الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية) الحصة من مجموع الصادرات (النسبة المئوية)



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى إدارة الإحصاءات التجارية بصندوق النقد الدولي؛ وشركة CEIC؛ وقاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٢٠ - وفي خضم تزايد التوترات التجارية العالمية، فإن فعالية النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد معرض للخطر. فقد تصبح عملية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية مقيدة نتيجة لعدم قيام الدول الأعضاء بملء الشواغر في هيئة الاستئناف، التي تتخذ القرارات النهائية الملزمة في قضايا الاستئناف. وحتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، لم يبق في الهيئة سوى ثلاثة أعضاء، وهو العدد الأدنى لاكتمال النصاب القانوني اللازم لإعادة النظر في قضية ما. ولما كانت مدة عضوية اثنين من الأعضاء الحاليين تنتهي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، فإذا لم يعين أعضاء جدد في هيئة الاستئناف ستغدو منظمة التجارة العالمية دون مهمة استئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٩. ومن شأن الشلل في هيئة الاستئناف أن يضعف بشكل خطير النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، في وقت ارتفع فيه عدد المنازعات التجارية الجارية ارتفاعا كبيرا.

ارتفاع المديونية مصدر رئيسي للضعف

٢١ - لعل التحولات الأخيرة نحو سياسات أكثر تساهلا قد ساهمت في رفع معنويات المستثمرين في الأجل القصير. غير أن أثر ذلك على أسعار الأصول وسلوك المخاطرة يمكن أن يزيدا من المخاطر المالية في الأجل المتوسط. ومن شأن تطاول مدة الشروط المالية وشروط الإقراض القليلتي التشدد، بما في ذلك

انخفاض سعر الفائدة المتوقع على قروض الاحتياطي الفيدرالي في الأجل المتوسط، أن يحفز سلوك البحث عن العوائد، مما يسهم في زيادة تراكم الديون.

٢٢ - وأصبح ارتفاع مستوى المديونية سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمي. فحجم الديون العالمية يزيد بنحو الثلث عما كان عليه في عام ٢٠٠٨ وعن ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي^(٣). وليس ارتفاع مستويات الديون خطرا ماليا في حد ذاته فحسب، بل هو مصدر ضعف أيضا لو حدث تراجع اقتصادي. وإذا ازدادت حدة التباطؤ في الاقتصاد العالمي، قد تعاني الشركات والأسر المعيشية من صعوبات في تأجيل الديون، مما يؤدي إلى عملية غير منظمة للحد من الاستدانة وتصويبات كبيرة في أسعار الأصول وزيادة في العزوف عن المخاطرة. وفي هذا السياق، تتولد مخاطر من نوع خاص من التزايد الكبير والمفاجئ الذي طرأ مؤخرا على القروض التمويلية في قطاع الأعمال ببعض البلدان المتقدمة النمو. وقد ارتفعت قيمة القروض التمويلية على الصعيد العالمي إلى نحو ١,٣ تريليون دولار، أي أكثر من ضعف حجمها قبل عقد من الزمن. وفي الولايات المتحدة، تتجاوز هذه القيمة حاليا حجم سوق سندات الشركات العالية المردود. وقد أدى ارتفاع طلب المستثمرين، بالاقتران مع رغبة الشركات في تحمل مزيد من الديون، إلى تدهور معايير الاكتتاب والجودة الائتمانية بالنسبة لهذه القروض.

المخاطر المتعلقة بالمناخ تشكل تهديدا متزايدا باستمرار للاقتصاد العالمي

٢٣ - في عام ٢٠١٨، بلغ متوسط درجة الحرارة في العالم رابع أعلى مستوى منذ عام ١٨٨٠. وكانت السنوات الـ ٢٠ الأشد حرا ضمن السنوات الـ ٢٢ الماضية، وسط استمرار ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون؛ كما أن درجة الاحترار خلال الفترة الممتدة على مدى السنوات الخمس الماضية، التي باتت الآن صاحبة الرقم القياسي لأعلى درجات الحرارة منذ بدء القياسات الحديثة، كانت لافتة للنظر سواء في البر أو في المحيط. وفي عام ٢٠١٩، الذي قد يكون أشد حرارة، بالنظر إلى الظروف المتوقعة لظاهرة النينو، يتوقع أن يشهد الغلاف الجوي واحدة من أكبر الزيادات في مستوى ثاني أكسيد الكربون على الإطلاق خلال ٦٢ عاما من القياس^(٤). وستظل نسبة كبيرة من هذه الانبعاثات في الغلاف الجوي لآلاف السنين.

٢٤ - ولئن كان من المتوقع أن يكون موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي في عام ٢٠١٩ دون المتوسط بقليل، فإن آثار الاحترار العالمي على المدى الطويل تتزايد حضورا. وكان موسم عام ٢٠١٨ الثالث في سلسلة المواسم التي شهدت مستويات أعلى من المتوسط، حيث تسببت الأعاصير في أضرار تقدر تكاليفها بحوالي ٥١ بليون دولار^(٥). كما وقعت فيضانات مدمرة في الهند وإعصار كبير في الفلبين. وشهد موسم حرائق الغابات في عام ٢٠١٨، من بين حالات أخرى، أكبر حرائق الغابات وأشدّها فتكا حتى الآن في كاليفورنيا، كما شهد حالة نادرة للغاية اندلعت فيها حرائق هائلة في اسكندنافيا شمال الدائرة القطبية الشمالية. وهذه الأحداث الشديدة وغيرها تجعل من عام ٢٠١٨ العام الرابع الأكبر كلفة من حيث الخسائر المؤمن عليها منذ عام ١٩٨٠. وتقدر ثلاثٌ من شركات التأمين وإعادة التأمين

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تمويل التنمية: الديون والقدرة على تحمل الديون والقضايا البنوية المترابطة" (TD/B/EFD/2/2 و Corr.1 و 2، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)، الفقرة ٤.

(٤) Met Office, Faster CO₂ rise expected in 2019, 25 January 2019

(٥) Munich Re, "Series of typhoons in Japan and two direct hits in the USA – Summary of the 2018 tropical cyclone season", 5 December 2018

(شركة Aon، وشركة ميونيخ لإعادة التأمين (Munich Re)، والشركة السويسرية لإعادة التأمين (Swiss Re)) التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية في عام ٢٠١٨ بمبلغ يتراوح بين ١٥٥ و ٢٢٥ بليون دولار، مع تغطية التأمين ما بين ٧٩ و ٩٠ بليون فقط من هذا المبلغ.

ارتفاع عدد اللاجئين يطرح تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي

٢٥ - يقدر أن عدد الأشخاص المشردين قسرا بسبب النزاع، بمن فيهم اللاجئون والمشدون داخليا، قد استمر في الارتفاع خلال عام ٢٠١٨. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد اللاجئين المشمولين بولايتها تجاوز ٢٠ مليون في حزيران/يونيه ٢٠١٨، في حين بلغ عدد السكان المشردين داخليا بسبب النزاع ٣٩,٧ مليون^(٦). ويمكن أن تؤدي حالات عدم الاستقرار السياسي الحالية والتوترات الاجتماعية القائمة إلى زيادة أخرى في عدد المشردين قسرا في عام ٢٠١٩. وحتى في الحالات التي يكون فيها العنف المسلح الشديد الضراوة قد توقف، قد يمنع النزاع المنخفض الحدة عودة السكان المشردين قسرا إلى ديارهم.

٢٦ - وتستضيف البلدان النامية حوالي ٩٥ في المائة من الأشخاص المشردين قسرا بسبب النزاعات، مما يُلقي بضغط على توازن المالية العامة. وعلى الرغم من الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي، تحوّل العديد من البلدان المضيفة موارد مالية كبيرة من الميزانيات المنهكة أصلا لدعم المقيمين المشردين قسرا. وقد يؤدي ذلك الاعتمادات الاجتماعية الأخرى ويتعدى على هامش التصرف السياساتي المتاح لمواجهة الصدمات الخارجية.

ثانيا - تحديات التنمية المستدامة في الأجل المتوسط

ألف - استيعاب تكلفة انبعاثات غازات الدفيئة

تسعير الكربون عنصر أساسي في التصدي لتغير المناخ

٢٧ - في ضوء التسارع الواضح لتغير المناخ، لا بد من تحول سريع وجذري عن الوقود الأحفوري. وسيقتضي ذلك تغييرا أساسيا في اتخاذ القرارات الاقتصادية وسلوك الاستهلاك الخاص. وتوجد أمام الحكومات عدة خيارات في مجال السياسة العامة لتسريع هذه العملية. ومنها زيادة الإعانات للطاقة النظيفة وتكنولوجيا إزالة الكربون، وإلغاء إعانات الوقود الأحفوري، وإخضاع مصادر انبعاثات الكربون لضوابط تنظيمية، وتنفيذ معايير صارمة لكفاءة استخدام الطاقة، وتغيير الرأي العام وسلوك الجمهور من خلال حملات رامية إلى التمكين من إحداث تحول نحو حفظ الطاقة والغطاء الأرضي الغني بالكربون. بيد أن كثيرا من الناس يعتقدون أن هذه الخيارات في مجال السياسة العامة لن تكفي إلا إذا كانت مدعومة بتسعير الكربون.

٢٨ - والهدف الكامن وراء تسعير الكربون هو إصلاح خلل أساسي في النظام الاقتصادي. فالقرارات الاقتصادية التي تتسبب في انبعاثات غازات الدفيئة تسفر عن مجموعة من الآثار السلبية على البيئة؛ إلا أنه بدون أن تتكبد الجهات المسؤولة عن انبعاثات غازات الدفيئة تكاليف نقدية، فإن القرارات المتعلقة

(٦) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, *Mid-Year Trends 2018* (Geneva, 2018)

بإنتاج السلع والخدمات واستهلاكها تستند إلى التكلفة المنخفضة اصطناعا لاستخدام الوقود الأحفوري، وليس إلى تقييم للتكلفة الكاملة يأخذ في الاعتبار هذه الآثار البيئية الخارجية. ويعني ذلك أن بعض الآثار المترتبة على القرارات الاقتصادية تقع على المجتمع عموما في شكل آثار خارجية سلبية، ولكنها لا تؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الخاص من جانب المنتجين والمستهلكين. وتترتب على بحس تقدير التكلفة عواقب وخيمة: فبعض السلع والخدمات تُنتج وتُستهلك بكمية تتجاوز المستوى المستدام بيئيا. وبعبارة أخرى، فإن القرارات الفردية المتخذة استنادا إلى المجموعة الحالية غير المكتملة من مؤشرات الأسعار والتكاليف تفرض تكاليف بيئية كبيرة على المجتمع.

٢٩ - أما تسعير الكربون فيلزم المنتجين والمستهلكين بمراعاة ما يقع على المجتمع حتى الآن من آثار خارجية سلبية في قراراتهم الاقتصادية. ومن شأن إنشاء سوق لانبعاثات غازات الدفيئة أساسا أن يحدد هذه الانبعاثات كسلعة يؤخذ سعرها عندئذ بعين الاعتبار في القرارات الاقتصادية. ومن شأن ذلك أن يحدث تحولا في الحوافز الاقتصادية، وذلك مثلا باشتراط حساب التكاليف المعدلة الجديدة على امتداد سلسلة استخراج المنتجات القائمة على الوقود الأحفوري واستهلاكها.

نظم تداول الانبعاثات وضرائب الكربون هي أكثر المبادرات شيوعا

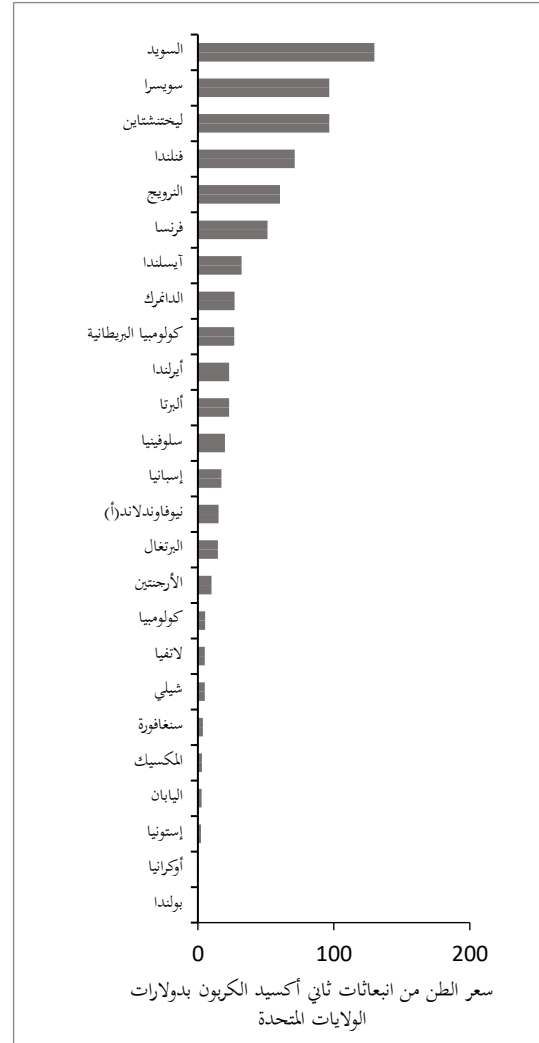
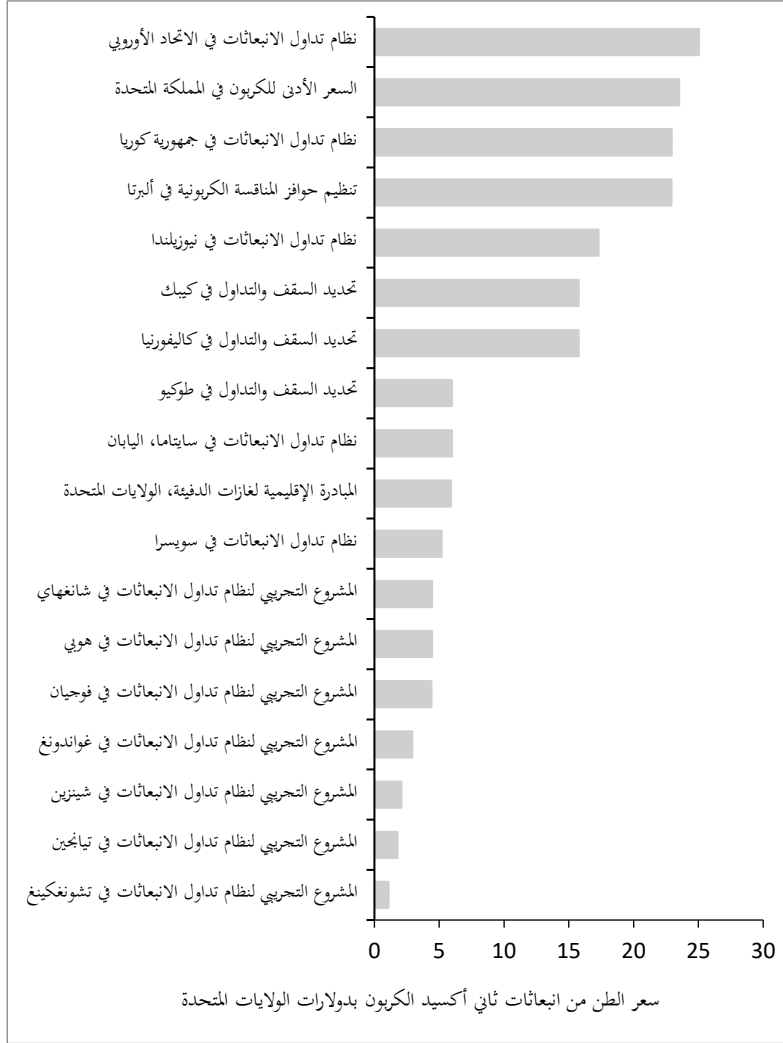
٣٠ - أكثر مبادرات تسعير الكربون شيوعا هي نظم تداول الانبعاثات، التي يمكن في إطارها أن تتداول الجهات المصدرة للانبعاثات حقوق إطلاق الانبعاثات التي تصدرها الحكومة لتغطية مستويات انبعاثاتها؛ وضرائب الكربون، التي هي رسوم مفروضة على محتوى الوقود الأحفوري من الكربون. وهناك مبادرات أخرى، مثل برامج التمويل المتعلق بالمناخ القائمة على النتائج (الذي يستلزم دفع مبالغ مقابل التخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة التي تم التحقق منها) والتسعير الداخلي للكربون (الذي يستلزم حساب الشركات لتكلفة استخدام غازات الدفيئة أو الاستثمار فيها).

٣١ - والاختيار بين مختلف خطط التسعير يتوقف بالضرورة على الأولويات والظروف الوطنية والسياق السياسي الوطني. فالآراء تختلف اختلافا كبيرا فيما يتعلق بأفضل خطة، والأهداف التي ينبغي تحديدها، وكيفية استخدام الإيرادات المحصلة. ويتزايد تواتر اتباع نهج مختلطة في تسعير الكربون، تجمع بين عناصر نظام لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات وضريبة للكربون أو تستخدم كلا النظامين بشكل متكامل في الوقت نفسه. وحتى أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت ٤٥ بلدا و ٢٥ منطقة اختصاص دون وطنية (مدن وولايات وأقاليم) مبادرات لتسعير الكربون، ومن المقرر اعتماد مزيد من المبادرات. والأسعار لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون تختلف حاليا بين المبادرات وتتراوح بين أقل من دولار واحد و ١٣٩ دولار (انظر الشكل السابع). وقد جمعت الحكومات نحو ٣٣ بليون دولار من إيرادات تسعير الكربون في عام ٢٠١٧^(٧).

(٧) World Bank (2018). *State and Trends of Carbon Pricing 2018*, (Washington, D.C., May 2018)

الشكل السابع
أسعار الكربون، ٢٠١٩
ألف - ضرائب الكربون

باء - مبادرات تسعير الكربون الأخرى



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى لوحة تسعير الكربون للبنك الدولي.

ملاحظة: أسعار اسمية في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩. بسبب اختلاف المنهجيات المستخدمة وعوامل أخرى، لا يمكن بالضرورة مقارنة الأسعار بعضها ببعض. (أ) يشمل لايرادور.

العديد من الشركات تستخدم بالفعل التسعير الداخلي للكربون

٣٢ - في غياب أسعار للكربون تحددها السوق على نطاق أوسع، تستخدم العديد من الشركات بالفعل ما يسمى نظريا سعرا افتراضيا للكربون، كوسيلة لتقدير المخاطر تستخدم في تقييم الاستثمارات وتوجيه استراتيجية الأعمال تحسبا لقيود تفرض على الكربون في المستقبل. وبعضها الآخر، بما في ذلك عدة شركات دولية كبيرة، تحصل رسوما على الكربون من الوحدات التابعة لها (مثل شعب التصنيع) أو أنشطتها الخاصة (مثل السفر في مهام تجارية) وتوجه الإيرادات إلى المنتجات أو المشاريع التي تساعد

الشركات على الوفاء بالأهداف المتعلقة بتغير المناخ. وتشكل تكلفة الامتثال للأنظمة الداخلية أيضاً تكلفة داخلية ضمنية للكربون تتحملها الشركات. وفي عام ٢٠١٧، كانت أكثر من ١٣٠٠ شركة، منها ١٠٠ شركة مدرجة في قائمة "فورتشين" لأكثر ٥٠٠ شركة في العالم، تستخدم شكلاً من أشكال سعر الكربون الداخلي للاسترشاد به في اتخاذ قراراتها أو تعتمد القيام بذلك في العامين المقبلين. والاستخدام المتزايد لأسعار الكربون الداخلية في القطاع الخاص يتيح فرصة لمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ على نحو مشترك عن طريق التعاون بين القطاعين العام والخاص. وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، التي أنشأها مجلس تحقيق الاستقرار المالي، تشجع في توصياتها المستثمرين والشركات على الإفصاح عن أسعارها الداخلية للكربون، كما تشجعهم على ذلك مبادرة معايير الريادة التجارية الخاصة بتسعير الكربون في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي.

تسعير الكربون سيؤدي إلى إعادة تحديد مفهوم الثروة الاقتصادية والانبعاثات

٣٣ - من المفترض أن يكون لتسعير الكربون تأثير الدومينو على سلوك الشركات، وعلى بذل المستثمرين للعناية الواجبة إزاء مخاطر تغير المناخ، وتحديد الأصول المحبوسة المحتملة. كما يمكن أن يعزز النتائج الأوسع التي يتجاوز نطاقها التخفيف من الانبعاثات، بما في ذلك تحفيز الابتكار قليل الانبعاث الكربوني أو معالجة القضايا البيئية الأخرى مثل تلوث الهواء. وعلى نطاق أوسع، فإن من شأن إنشاء سوق لانبعاثات غازات الدفيئة وجعلها سلعة أن يؤدي إلى إعادة تقييم تبعات الكربون والثروة الكربونية والمشاريع القائمة على الوقود الأحفوري، كما سيؤدي إلى تحفيز الآثار الخارجية الإيجابية عن طريق جعل قدرات تخزين الكربون ذات قيمة ملموسة. وهذا وحده كفيل بإنشاء نموذج اقتصادي جديد تماماً، تتضح وترتفع فيه القيمة الاقتصادية للغابات والأراضي الرطبة والأراضي الأخرى الغنية بإمكانيات احتجاز الكربون، وذلك مثلاً من خلال المساعدة على الحفاظ على البويعات الكربون وتوسيع نطاقها. وإجمالاً، فإن تسعير الكربون يؤدي إلى تحويل الانبعاثات إلى نقد ويمكن أن يساعد في تحويل الاستثمارات إلى خيارات قليلة الانبعاث الكربوني. كما أنه يعزز الوعي، ويوائم الحوافز، ويشجع على زيادة قبول الرأي العام بأهداف الاستدامة في بلد ما. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال النظر إلى الاستثمارات من منظور سعر الكربون وتقييمها في إطار هذا السياق، يمكن للحكومات والشركات أن تتجنب الاستثمار في الأصول التي سيتعين وقف تشغيلها مبكراً وتسجيلها كخسارة في الميزانيات العمومية.

"تسرب الكربون" يبرز الحاجة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف

٣٤ - حتى الآن، كانت أدوات تسعير الكربون تُستحدث على أساس محدود ومجزأ للغاية. وفي الوقت الذي تتقدم فيه المبادرات من خلال الأخذ بالنهج التي تُتبع حسب الحاجة، والخاصة بكل بلد على حدة، بل والمطبقة على مستوى الشركات، يظل خطر "تسرب الكربون" قائماً من خلال نقل الصناعات الكثيفة الكربون إلى مناطق اختصاص جغرافية تتسم قواعدها التنظيمية بكونها أكثر تساهلاً، مما قد يؤدي إلى زيادة مستويات الانبعاثات العالمية. وتمثل الحجة القائمة على تسرب الكربون الأساس الذي تقوم عليه المعاملة الخاصة (أي منح حصة أكبر من حقوق الانبعاثات المجانية) التي تعامل بها المنشآت الصناعية التي تعتبر معرضة لمستوى عالٍ من هذه المخاطر بموجب نظام الاتحاد الأوروبي لتداول انبعاثات غازات الدفيئة.

٣٥ - وتبرز إمكانية تسرب الكربون مخاطر تجزؤ أطر السياسات العامة، والحاجة إلى نهج منسق متعدد الأطراف لتسعير الكربون. ومن شأن توحيد المبادئ والمعايير أن يسهل أيضاً مواءمة تسعير الكربون مع

المبادرات في مجالات السياسات الرئيسية الأخرى مثل التجارة والتمويل الدولي. ومع ذلك، وفي غياب حل عالمي، فإن تسريع آليات تسعير الكربون الإقليمية ودون الإقليمية يشكل ثاني أفضل بديل بالنظر إلى الطابع الملح للتحدي المطروح.

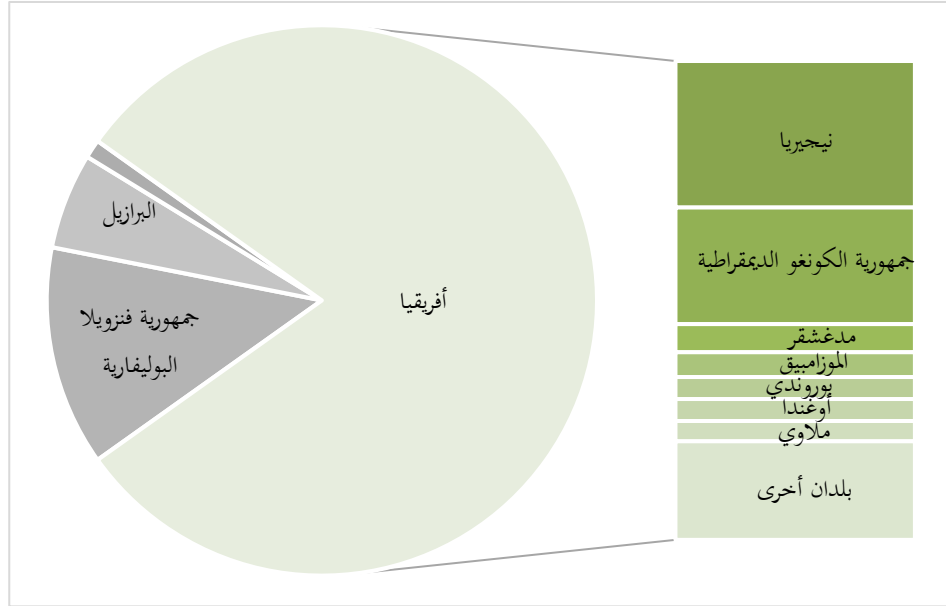
باء - اتجاهات الفقر، والفجوات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، والتحضر المستدام

تدهور توقعات الاقتصاد الكلي يلقي بظلاله على آفاق القضاء على الفقر

٣٦ - بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين المرتبط بالسياسات على الصعيد الدولي وضعف النمو العالمي، ازدادت حدة الشواغل من أن تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ على صعيد العالم) قد أصبح بعيد المنال بشكل متزايد. وتشير الأدلة التجريبية الحديثة إلى أن العديد من البلدان قد شهدت نكسات كبيرة في مكافحتها للفقر على مدى السنوات القليلة الماضية (الشكل الثامن)، ويشمل ذلك العديد من الاقتصادات الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حيث مستويات الفقر هي بالفعل من أعلى المعدلات في العالم. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق ونيجيريا، على سبيل المثال، ارتفع إجمالي عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، أي من يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام ٢٠١٤. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفع معدل الفقر المدقع، رغم أنه لا يزال منخفضاً إلى حد ما، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ وسط تدهور الظروف الاقتصادية في الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)^(٨).

الشكل الثامن

النمط الجغرافي لزيادة الفقر بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨



(٨) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Social Panorama of Latin America, 2018*

(United Nations publication, Sales No. E.18.II.G.7)

المصدر: تقديرات الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات البنك الدولي.

ملاحظة: لا يبين الشكل إلا البيانات الخاصة بالبلدان التي يقدر أن عدد الفقراء فيها قد زاد بين عامين ٢٠١٤ و ٢٠١٨. وتقدر الزيادة الإجمالية في البلدان التي تتوفر عنها بيانات بحوالي ٣٠ إلى ٤٠ مليون شخص.

٣٧ - والوضع أشد إثارةً للقلق عند الخطوط الدولية الأعلى للفقير. فالتقدم العالمي في الحد من الفقر المدقع منذ التسعينيات لم تواكبه بشكل كامل انخفاضات في عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ٣,٢٠ دولارات في اليوم أو ٥,٥٠ دولارات في اليوم^(٩). وينطبق هذا بشكل خاص على منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتين يوجد فيهما معاً حالياً ما يقرب من ٩٠ في المائة من فقراء العالم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٤ من كل ٥ أشخاص في كلتا المنطقتين ما زالوا يعيشون دون عتبة الـ ٥,٥٠ دولارات في اليوم. وبالتالي، وفي حين انخفضت معدلات الفقر المدقع، لا تزال الغالبية العظمى من السكان يعانون درجة عالية من الحرمان.

تضييق فجوات الفقر بين المناطق الريفية والحضرية يسير ببطء

٣٨ - لا تزال الغالبية العظمى من الفقراء تعيش في الوقت الراهن في المناطق الريفية^(١٠). ووفقاً للتقديرات الأخيرة، يمثل فقراء الأرياف حوالي ٨٠ في المائة من الفقراء في جميع أنحاء العالم. وفي جميع البلدان تقريباً، لا تزال معدلات الفقر في الريف أعلى بكثير من معدلات الفقر في المناطق الحضرية (الشكل التاسع)، على الرغم من أن الفجوة أخذت تضييق تدريجياً في العقود الأخيرة في ظل استمرار التوسع الحضري. ففي عينة شملت ٢٤ دولة، انخفض متوسط فجوة الفقر بين المناطق الريفية والحضرية بنحو ٥ نقاط مئوية في الفترات من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤ ومن عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، إذ هبط من ٢٢ نقطة مئوية إلى ١٧ نقطة مئوية. وهناك اختلافات إقليمية صارخة: ففي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال الفقر يتركز أغلبه في المناطق الريفية؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن فقراء المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق آسيا والمحيط الهادئ يمثلون حالياً أكثر من ثلث المجموع.

٣٩ - وتبدو الفروق بين المناطق الريفية والحضرية أكثر وضوحاً عند تجاوز الفقر النقدي البحث، إذ تتركز العديد من الخدمات في المدن. وتشير قياسات الفقر المتعدد الأبعاد، التي تشمل أيضاً القياسات المتعلقة بالتعليم والاستفادة من البنى التحتية والصحة وأمن الأسر المعيشية، إلى أن ما يقرب من ٨٥ في المائة من جميع الفقراء في جميع أنحاء العالم يعيشون في المناطق الريفية^(١١).

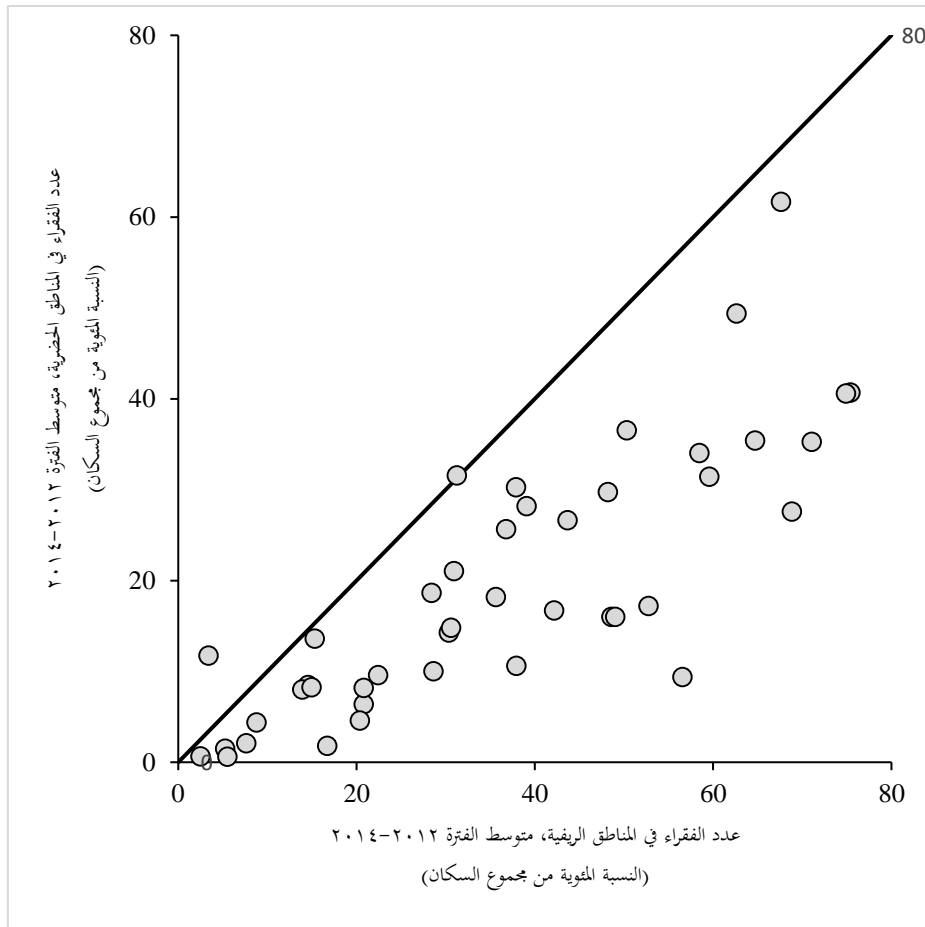
(٩) World Bank, Poverty and Shared Prosperity: Piecing Together the Poverty Puzzle (Washington, D.C.: 2018)

(١٠) انظر قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٤٤، المعنون "القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(١١) United Nations Development Programme, 2018 Global Multidimensional Poverty Index

الشكل التاسع

عدد الفقراء في المناطق الريفية والحضرية عند خطوط الفقر الوطنية، متوسط الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤



المصدر: تقديرات الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات البنك الدولي.
ملاحظة: تمثل القياسات تحت خط ٤٥ درجة البلدان التي تتجاوز فيها معدلات فقر الأرياف معدلات فقر في المناطق الحضرية.

التحضر المستدام أمر حيوي للحد من الفقر في المستقبل

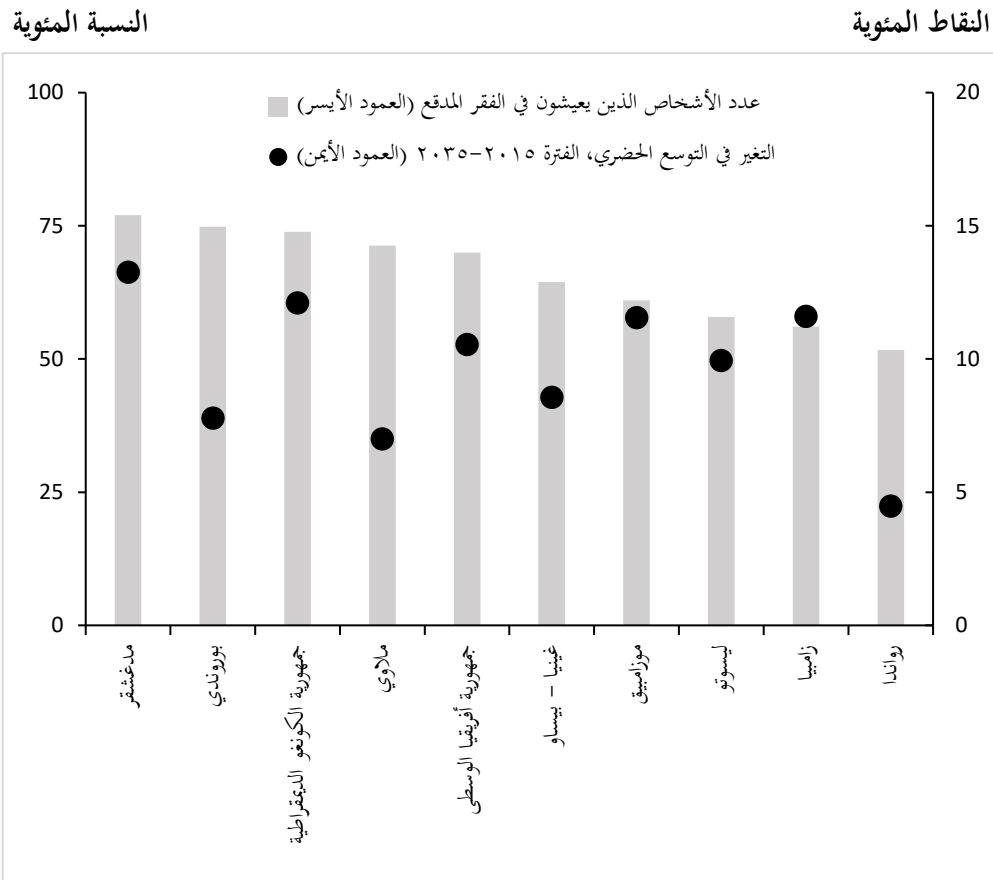
٤٠ - ما زال مدى نجاح البلدان في القضاء على الفقر خلال العقود المقبلة يتوقف بشكل حاسم على السياسات التي تعالج الفقر في المناطق الريفية، على سبيل المثال من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية وإقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتعزيز التعليم والخدمات الصحية. غير أن التقدم المحرز في الحد من الفقر سوف يتحدد أيضاً بقدرة البلدان على إدارة عملية التوسع الحضري الجارية وتسخير إمكاناتها لتحقيق التنمية المستدامة. فقد تم الاعتراف على نطاق واسع بالدور الحيوي للتوسع الحضري في تحقيق التنمية. وقد أشار كل من سبينس وكلاارك آنيز وبكلي (٢٠٠٩) إلى أنهم لا يعرفون "أي بلد استطاع أن يحقق إما دخلاً مرتفعاً أو نمواً سريعاً من دون توسع حضري كبير"^(١٢). فمعدل التوسع الحضري في زهاء جميع

Michael Spence, Patricia Clarke Annez and Robert M. Buckley, eds. *Urbanization and Growth*: (Washington, (١٢) D.C., World Bank on behalf of the Commission on Growth and Development, 2009), preface, p. x

البلدان التي تمكنت من القضاء على الفقر يبلغ ٤٠ في المائة أو أكثر. وفي حين أن مستويات التوسع الحضري الحالية في إفريقيا وجنوب آسيا أقل بكثير منها في بقية العالم، فمن المتوقع أن تشهد هذه المناطق في المستقبل أعلى وتيرة للتوسع الحضري^(١٣). ويبين الشكل العاشر الزيادة المتوقعة في معدل التوسع الحضري للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٥ لعشرة بلدان ذات مستويات عالية من الفقر المدقع.

الشكل العاشر

نسب أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (أحدث البيانات المتاحة) والتغيرات المتوقعة في مجال التوسع الحضري



المصادر: تقديرات الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات البنك الدولي.

ملاحظة: يتم حساب رتبة الفقر المدقع استناداً إلى خط الفقر المحدد بـ ١,٩٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (تعادلات القوى الشرائية لعام ٢٠١١).

٤١ - ويوفر التوسع الحضري إمكانات لتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة في شكل مكاسب من التكتلات الحضرية، ووفورات الحجم، وتحسن إمكانية الاستفادة من البنى التحتية، والآثار التبعية في مجال المعرفة. ولا تمثل مستويات الإنتاجية الحضرية إلى أن تكون أعلى من مستويات الإنتاجية الريفية فحسب، بل قد

تزيد أيضاً بشكل أسرع، مما يوفر للعمال أجوراً أعلى. ويمكن للتوسع الحضري، إذا تمت إدارته بشكل جيد، أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر.

٤٢ - بيد أن هذه المكاسب الناجمة عن التوسع الحضري ليست مضمونة. ولا تؤدي الهجرة الواسعة النطاق من المناطق الريفية إلى المدن إلى تعزيز نمو الإنتاجية إلا عندما يكون هناك ما يكفي من الطلب على اليد العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاعات الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. وفي هذا السياق، فإن المستويات المنخفضة للتصنيع في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي بعض الحالات انحسار التصنيع قبل نضوجه، تشكل أحد الشواغل الرئيسية^(٤). وبالنظر إلى ندرة فرص العمل النظامية، يميل المهاجرون الحضريون إلى الانخراط في وظائف متدنية الأجر في القطاع غير النظامي. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما لا يواكب التوسع في البنى التحتية احتياجات سكان المناطق الحضرية الذين يتزايد عددهم بسرعة، مما يؤدي إلى ازدحام حركة المرور ونقص المساكن وانتشار الأحياء الفقيرة.

٤٣ - ويسبب التحضر السريع، إلى جانب الطبيعة المتغيرة للفقر، تحديات هامة في مجال السياسة العامة. ويشكل تحسين التخطيط الحضري وتنسيق السياسات بشكل أفضل بين السلطات على الصعيدين الوطني والمحلي عاملين رئيسيين لتحقيق التحضر المستدام. ويساعد إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لزيادة المتوافر من الإسكان اللائق على رفع مستويات المعيشة، وفي الوقت نفسه يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية. ومع تزايد المخاطر الناشئة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية، فإن تعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود يشكل أيضاً أمراً لا غنى عنه. وفي هذا الصدد، يمثل توسيع البنى التحتية للنقل العام وسيلة مهمة للتخفيف من الازدحام وتقليل الانبعاثات، وكذلك لتزويد فقراء المناطق الحضرية بفرص عمل بأجور أعلى داخل المدن.

ثالثاً - التوقعات الاقتصادية حسب المناطق

ألف - الاقتصادات المتقدمة النمو

٤٤ - تدهورت مؤشرات المزاج الاقتصادي في الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠١٩، بعد أن أصبحت الآثار الملموسة لرفع التعريفات الجمركية والتوترات التجارية حقيقة واقعة، وتراجعت ثقة المستهلك بسبب أطول فترة إغلاق للحكومة الاتحادية في تاريخ البلد. ويقدر مكتب الميزانية في الكونغرس أن الإغلاق لمدة ٥ أسابيع، الذي أثر على ٨٠٠ ٠٠٠ موظف اتحادى، قد خفض من مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ بنسبة ٠,٢ في المائة، على الرغم من أنه سيتم تعويض نسبة كبيرة من الخسائر في وقت لاحق من العام.

٤٥ - ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٩، منخفضاً من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٨ مع توقع بلوغه نسبة أقل من ٢,٥ في المائة المسجلة في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٩ (انظر الجدول ألف-١)، في وقت تقلص فيه آثار التدابير التحفيزية من المالية العامة ويتعرقل فيه نمو الصادرات بسبب استمرار المنازعات التجارية. وفي عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يواصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة انخفاضه الطفيف ليبلغ نسبة ٢,١ في المائة.

(١٤) Dani Rodrik, "Premature deindustrialization" (Cambridge, Massachusetts, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, November 2015).

٤٦ - وفي كندا، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٩، وبنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٢٠. وقد أدى كل من خفض إنتاج النفط في ألبرتا، وأثر رفع أسعار الفائدة على قطاعي الإسكان والسيارات، وفرض تعريفات جمركية على صادرات الصلب والألمنيوم إلى الولايات المتحدة، إلى تقييد النشاط في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٩.

٤٧ - ودفع تباطؤ النمو الاقتصادي، إلى جانب ضعف الضغوط التضخمية، كلا من الاحتياطي الاتحادي والمصرف المركزي الكندي إلى تعليق رفع أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن معدلات البطالة الرئيسية في أمريكا الشمالية تقارب أدنى المعدلات المسجلة في السنوات الأربعين إلى الخمسين الماضية.

٤٨ - وفي اليابان، نُفِحت توقعات النمو لعام ٢٠١٩ من ١,٤ في المائة إلى ٠,٨ في المائة، وهو ما يعكس ضعف الطلب الخارجي. فعلى أساس كل سنة على حدة، انخفضت الصادرات في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٩، لا سيما إلى الصين، الأمر الذي أعاق إلى حد كبير خطط الاستثمار في تعزيز القدرات في قطاع الصناعات التحويلية. وفي خضم استمرار النمو الضعيف للأجور، يُتوقع أن يظل الاستهلاك الخاص بطيئاً. ولمواجهة النقص المتزايد في اليد العاملة، خففت اليابان مؤخراً من صرامة سياساتها المتشددة للغاية الخاصة بالهجرة الوافدة.

٤٩ - كما جرى تنقيح التوقعات الخاصة بأستراليا ونيوزيلندا بشكل طفيف نحو الانخفاض. فقد تباطأ الاقتصاد الأسترالي في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ بسبب انخفاض حاد في الاستثمار الخاص. وعلى الرغم من التدابير التحفيزية المالية المتخذة، يتوقع المزيد من التباطؤ بالتزامن مع الركود الذي يشهده قطاع الإسكان. أما نيوزيلندا، فتواجه أيضاً تباطؤاً في الطلب المحلي والخارجي؛ وقد ألمح المصرف الاحتياطي لنيوزيلندا إلى اللجوء إلى تخفيف تشدد السياسة النقدية في عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن تتأثر أستراليا ونيوزيلندا كليهما بضعف الطلب من جانب شركائهما التجاريين الرئيسيين، وخاصة الصين وبلدان الاتحاد الأوروبي.

٥٠ - وفي الاتحاد الأوروبي، يتوقع أن يتوسع النشاط الاقتصادي بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، وبنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويشكل هذا تنقيحاً نزولياً مقارنة بالتوقعات السابقة، نظراً لأن مخاطر الانخفاض المتعلقة بالتجارة والمرتبطة بتوقعات خط الأساس الأخيرة قد بدأت تتحقق. وعلى النقيض من ذلك، لا يزال الاستهلاك الخاص قويا نسبياً. فظروف سوق العمل القوية تعزز الضغط الصعودي للأجور، وهو ما يدعم، إلى جانب معدلات التضخم المنخفضة نسبياً، القوة الشرائية للأسر والإنفاق الاستهلاكي الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، أجل البنك المركزي الأوروبي أي خطوة للعدول عن الموقف غير المتشدد لسياسته، الأمر الذي دعم الاستثمار وقطاع البناء في بلدان مختلفة. وما زالت طبيعة المخاطر المحيطة بالتوقعات الأساسية كما هي، على الرغم من أن حجم تلك المخاطر قد تغير. فالوضع التجاري يترك بالفعل تأثيراً سلبياً ملموساً على الأداء الاقتصادي، مع مخاطر حدوث مزيد من التدهور في ظروف التجارة العالمية. وأصبح التحدي الذي يواجهه البنك المركزي الأوروبي فيما يتعلق بكيفية الخروج في نهاية المطاف من الموقف غير المتشدد لسياسته أكثر وضوحاً، بينما تستمر منطقة اليورو في مواجهة المشكلة التي لم يتم حلها والمتمثلة في كيفية الوصول إلى موقف موحد لسياسة المالية العامة والحفاظ عليه في غياب إطار سياسي أكثر اتساقاً بالطابع المؤسسي. وإضافة إلى ذلك، فإن تأجيل خروج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي، في غياب إيضاحات بشأن الخطوات المقبلة، قد زاد من خطر الانفصال غير المنضبط. وقد يكون لذلك عواقب سلبية خطيرة في شكل حدوث اضطراب، أو حتى انهيار، في التدفقات التجارية من المملكة المتحدة وإليها.

٥١ - ومن المتوقع أن يحافظ أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين انضموا منذ عام ٢٠٠٤ (بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة عشر الجدد) على معدلات نمو أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتباطأ معدل التوسع في عام ٢٠١٩، وذلك انعكاساً لنقص اليد العاملة وارتفاع التضخم وتشديد الشروط النقدية في بعض البلدان. وتركيز القطاع الصناعي في وسط أوروبا بشكل مفرط على صناعة السيارات يحمل معه مخاطر كبيرة، في حين تظل المساحة المتاحة لتدابير سياسات مواجهة التقلبات الدورية محدودة.

باء - الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٥٢ - تلقي اقتصادات رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠١٩ دعماً أقل من الظروف الخارجية، بما فيها الطلب من الاقتصادات الرئيسية وأسعار السلع الأساسية غير النفطية. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو، لا سيما وأن سياسات المالية العامة تتسم بدرجة كبيرة من الحياد إزاء النمو وأن عدة بلدان قد شددت سياساتها النقدية. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الكلي لرابطة الدول المستقلة وجورجيا بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ و ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الروسي بنسبة ٢,٣ في المائة لعام ٢٠١٨، في تجاوز للتوقعات. ومن غير المحتمل أن يكون الأداء قويا بنفس القدر في عام ٢٠١٩. وقد زاد ارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة في الآونة الأخيرة من الضغوط التضخمية، مما أدى إلى كبح إنفاق المستهلكين وإعاقة الحد من تشدد السياسة النقدية. ويتسبب عدم كفاية الإقراض التجاري وضعف الاستثمار في عرقلة الاقتصاد. ومع استمرار التوترات الجيوسياسية، قد تؤدي العقوبات الإضافية إلى تقويض النشاط التجاري. ولكن يفترض أن يضيف تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إضافة متوازنة إلى النمو. ومن بين بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى المصدرة للطاقة، يُتوقع أن تستفيد أذربيجان من ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٩، بينما يفترض أن يدعم الإنفاق من المالية العامة التوسع في كازاخستان.

٥٣ - ومن بين البلدان المستوردة للطاقة في رابطة الدول المستقلة، يتوقع أن يضعف النمو في أوكرانيا. فهي تواجه انخفاضاً في أسعار الصلب واحتمال تقلص كميات الغاز الطبيعي الروسي التي تعبرها واقتراب مواعيد سداد ديون خارجية ضخمة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وقد تشهد بيلاروس ارتفاعاً في تكاليف استيراد النفط بدءاً من عام ٢٠١٩، مما يقيد النشاط الاقتصادي. وقد لا يستمر التوسع الكبير المسجل في عام ٢٠١٨ في عدد من اقتصادات رابطة الدول المستقلة الأصغر. غير أن النمو في وسط آسيا يفترض أن يتجاوز معدله في رابطة الدول المستقلة، ويفترض أن يؤدي تنفيذ مبادرة الحزام والطريق إلى تسهيل تحديث البنى التحتية وتيسير الوصول إلى الأسواق.

٥٤ - وفي جنوب شرق أوروبا، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة ٣,٤ في المائة عام ٢٠١٩ وبنسبة ٣,٢ في المائة عام ٢٠٢٠، مدعوماً بالاستثمارات، خاصةً في قطاع الطاقة، والصادرات. بيد أن حوادث تزعزع الاستقرار السياسي الأخيرة تشكل مخاطر على المنطقة.

جيم - البلدان النامية

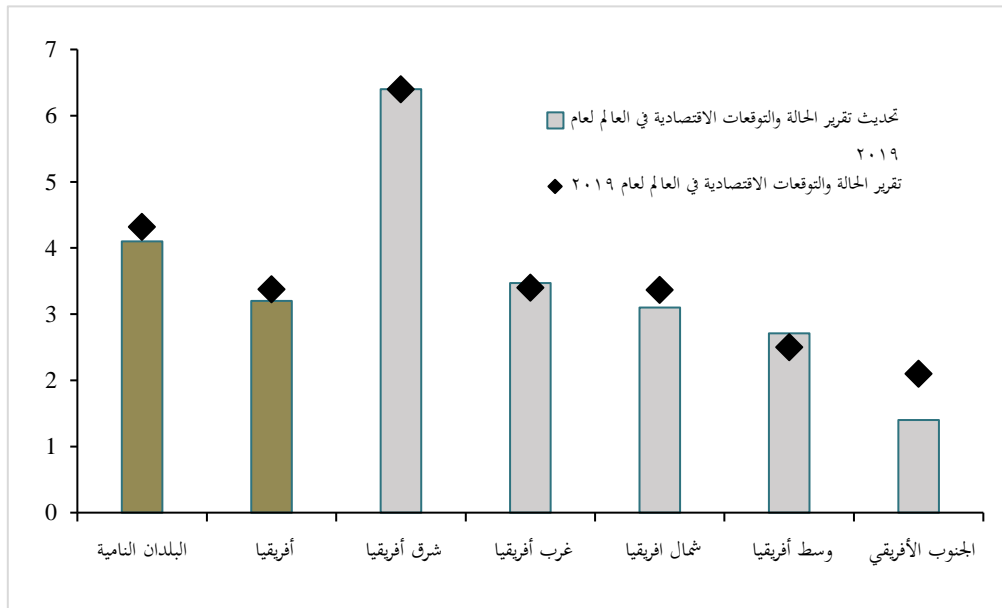
أفريقيا

٥٥ - لا تزال الأحوال الاقتصادية المتوقعة لأفريقيا تكتنفها التحديات. فبينما تشير التقديرات إلى أن النمو سيشهد انتعاشاً، فإن المنطقة تواجه صعوبات في بدء مسار نمو قوي ومطرد، وسط تباطؤ عالمي وأسعار سلع أساسية تنسم بالفتور وأوجه هشاشة مستمرة لفترات طويلة لدى العديد من مصدري السلع الأساسية. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي ٣,٢ في المائة عام ٢٠١٩ (الشكل الحادي عشر) و ٣,٧ في المائة عام ٢٠٢٠، بعد توسع مقدر بـ ٢,٧ في المائة فقط لعام ٢٠١٨. وآفاق التضخم آخذة في التحسن، ويعود ذلك إلى الإنتاج الزراعي والغذائي القوي وأسعار الصرف المستقرة في معظم الاقتصادات. ومن ناحية أخرى، فإن معدلات النمو غير كافية لاستيعاب القوة العاملة المتسارعة النمو. ويشكل إيجاد فرص العمل اللائق، لا سيما بالنسبة للشباب، تحدياً رئيسياً في سياق بناء مسار إنمائي أكثر شمولاً وإحراز مزيد من التقدم في مجال الحد من الفقر في جميع أنحاء القارة. وتشمل مخاطر التراجع المتوقعة الصدمات المتصلة بالطقس وانعدام اليقين السياسي والشواغل الأمنية على الصعيد المحلي؛ وانخفاض أسعار السلع الأساسية بما يتجاوز التوقعات، وتصاعد التوترات التجارية على الصعيد الخارجي. كما أدى الارتفاع الأخير في إصدارات السندات السيادية الخارجية إلى زيادة الشواغل بشأن القدرة على تحمل الديون في عدة اقتصادات.

الشكل الحادي عشر

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في أفريقيا لعام ٢٠١٩، حسب المنطقة دون الإقليمية

النسبة المئوية



المصدر: تقديرات الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥٦ - طرأ تراجع على المزاج العام في شمال أفريقيا بالتوازي مع الاقتصادات الأوروبية، أكبر شريك تجاري للمنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأهلية إلى تقييد النشاط الاقتصادي في الجزائر والسودان وتونس. ومع ذلك، تشهد مصر نموا قويا مدعوما باستقرار ميزان المدفوعات. ولا يزال شرق أفريقيا المنطقة دون الإقليمية الأسرع نمواً، وتتسم التوقعات القصيرة الأجل فيها بالإيجابية. ويستند النمو القوي في إثيوبيا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى قوة الطلب المحلي والاستثمارات العامة في البنى التحتية. ومن المتوقع أن تواصل الكتلة الاقتصادية لغرب أفريقيا التوسع بوتيرة سريعة نسبياً، ويرجع ذلك أساساً إلى انتعاش الطلب المحلي في بلدان مثل كوت ديفوار وغانا والسنغال. ويتعافى اقتصاد نيجيريا أيضاً ببطء نتيجةً لزيادة استهلاك الأسر المعيشية والاستثمار الثابت، والزيادة التدريجية في أسعار النفط وإنتاجه، وتراجع حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات. وفي وسط أفريقيا، لا يزال الانتعاش ضعيفاً وسط ظروف سياسية واجتماعية وأمنية غير مستقرة. ومع ذلك، يفترض أن تسهم الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية والحوكمة والقطاع المالي في إحداث انتعاش تدريجي في القطاعات غير النفطية، في جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون على سبيل المثال. وبالمثل، لا يزال النمو في الجنوب الأفريقي دون إمكاناته. وبينما لا تزال التوقعات المتعلقة بجنوب أفريقيا هشة بسبب القيود على الطاقة وضعف الثقة لدى قطاع الأعمال، تتعافى أنغولا ببطء من الركود الطويل الأمد. وقد تسبب إعصار إداي، وهو إحدى أسوأ الكوارث المتصلة بالطقس في نصف الكرة الجنوبي على الإطلاق، في أزمة إنسانية كبرى ذات آثار اقتصادية جلية في موزامبيق وملاوي وزمبابوي.

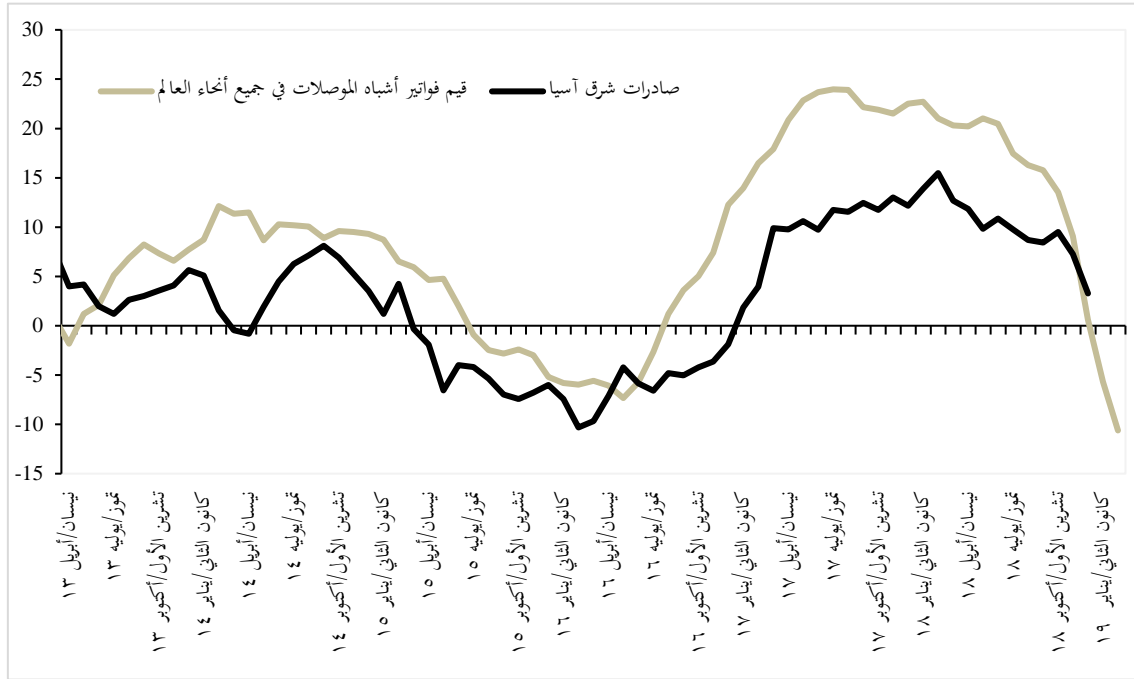
آسيا

٥٧ - على الرغم من المثبطات الخارجية المرتفعة، لا تزال توقعات النمو في الأجل القصير في شرق آسيا قوية. ومن المتوقع أن يصمد الطلب المحلي بدعم من السياسات غير المتشددة في معظم الاقتصادات. بيد أن أداء الصادرات في المنطقة سوف يتراجع، بسبب استمرار التوترات التجارية وحدوث المزيد من الانخفاض على المستوى المعتدل الذي يتوسع به الطلب العالمي وضعف دورة الإلكترونيات العالمية (انظر الشكل الثاني عشر). وإزاء هذه الخلفية، يُتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من ٥,٨ في المائة عام ٢٠١٨ إلى ٥,٥ في المائة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

الشكل الثاني عشر

قيم فواتير أشباه الموصلات العالمية مقابل صادرات شرق آسيا، نيسان/أبريل ٢٠١٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

النمو السنوي (بالنسبة المئوية)



المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى إحصاءات التجارة العالمية في أشباه الموصلات؛ وشركة CEIC؛ وإدارة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: تم حساب أرقام النمو بالاستناد إلى المتوسطات المتحركة لمستويات الدولار الاسمية لمدة ثلاثة أشهر.

٥٨ - ومن المتوقع أن يتراجع النمو في الصين تدريجيا من ٦,٦ في المائة عام ٢٠١٨ إلى ٦,٣ في المائة عام ٢٠١٩ ثم إلى ٦,٢ في المائة عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يعزز ما اتخذ مؤخرا من تدابير نقدية وتدابير للتحفيز من المالية العامة الطلب المحلي، مما يعوض جزئيا عن التأثير السلبي للتعريفات الجمركية التجارية على النمو الإجمالي. ومع ذلك، يمكن لهذه التدابير أن تؤدي أيضا إلى تفاقم الاختلالات المالية المحلية، مما يزيد من خطر حدوث عملية غير منظمة في المستقبل لتخفيض القروض التمويلية.

٥٩ - وبالنسبة لمعظم الاقتصادات الأخرى في المنطقة، سيواصل الطلب المحلي دفع عجلة النمو في ظل تباطؤ القطاع الخارجي. وسيلقى الاستهلاك الخاص دعما من خلال إتاحة فرص عمل وفيرة وارتفاع الدخل واعتدال الضغوط التضخمية. وفي إندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا، سيؤدي توسع برامج الرعاية الاجتماعية إلى إعطاء زخم إضافي لإنفاق المستهلكين. كما سيلقى النمو في العديد من البلدان، بما في ذلك الفلبين وتايلند، دعما من خلال الاستثمار العام، في ظل استمرار تنفيذ مشاريع البنى التحتية الكبيرة.

٦٠ - ولا تزال مخاطر تراجع النمو المتوقع في شرق آسيا مرتفعة. وقد يؤدي اشتداد الاحتكاكات التجارية المتجدد إلى تعطيل شبكات الإنتاج الواسعة النطاق في المنطقة بشكل كبير، ودفع الشركات إلى تأخير قرارات الاستثمار، مما يعيق نمو الإنتاجية في المدى المتوسط. وعلى الصعيد المحلي، لا تزال نقاط الضعف في القطاع المالي، ولا سيما ديون الشركات والأسر المعيشية المرتفعة، تشكل خطرا في عدة البلدان.

٦١ - وما زال مسار النمو في منطقة جنوب آسيا قويا، حتى بعد تنقيح التوقعات في اتجاه تنازلي. وعقب التوسع بنسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٨، يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٩ و ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. ولا يزال الإنتاج مقيدا في جميع أنحاء المنطقة بسبب اختناقات البنى التحتية. وقد توسع الاقتصاد الهندي، الذي يولد ثلثي ناتج المنطقة، بنسبة ٧,٢ في المائة عام ٢٠١٨. وسوف يواصل الاستهلاك والاستثمار المحليان القويان دعم النمو، الذي يتوقع أن يصل إلى ٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٩ و ٧,١ في المائة في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد بنغلاديش بنسبة ٧,١ في المائة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو في باكستان من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى حوالي ٤ في المائة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ في ظل تحديات على صعيد المالية العامة وتحديات تضخمية ومتصلة بالطلب المحلي. وفي جمهورية إيران الإسلامية، من المتوقع أن يعقب انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٨ - والذي يعكس إلى حد كبير عوامل سياسية خارجية - المزيد من الانخفاض بنسبة ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٩.

٦٢ - ويثير التباطؤ في منطقة الاتحاد الأوروبي مخاطر بالنسبة للتوقعات في بنغلاديش. فالاتحاد الأوروبي هو وجهة حوالي ثلثي إجمالي صادراتها، مع تركيز ربع الصادرات في اقتصادي ألمانيا والمملكة المتحدة الآخذين في التباطؤ. وما زالت صادرات الهند أقوى، حيث يتوجه حوالي نصفها إلى أسواق آسيوية سريعة النمو. ولا تزال أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) تواجهان مخاطر جيوسياسية.

٦٣ - وعُدلت توقعات النمو في منطقة غرب آسيا لعام ٢٠١٩ نزوليا من ٢,٤ في المائة إلى ١,٧ في المائة، مما يعكس التراجع المتوقع في المملكة العربية السعودية وتركيا. ففي المملكة العربية السعودية، انخفض إنتاج قطاع النفط، حيث امتثل البلد للتخفيضات الجديدة في إنتاج النفط الخام التي تقودها أوبك. وفي تركيا، يشير الانخفاض الحاد في الإنتاج الصناعي الذي أعقب الانخفاض الحاد في قيمة الليرة التركية في آب/أغسطس ٢٠١٨، إلى أن قطاع التصدير لن يستفيد من تحسن القدرة التنافسية للأسعار إلا بوتيرة بطيئة.

٦٤ - وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩، فقد ظل الطلب المحلي بطيئا في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في المنطقة. وأدى ضعف الطلب المحلي إلى تخفيف الضغوط التضخمية، حيث تشهد قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة انكماشاً. ولا تزال التوقعات المتواضعة للأردن ولبنان على حالها، حيث يصارع كلا البلدين لتخفيض الدين العام. وفي لبنان على وجه الخصوص، يضغط المستوى المتزايد للديون العامة على النظام المصرفي بشكل متزايد. ومن المتوقع أن ينتعش الاقتصاد العراقي بشكل مطرد مع استمرار توسع الطلب المحلي. فقد استؤنف تشغيل مرافق التكرير الإضافية التي تضررت جراء النزاع المسلح في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى تحسين توافر منتجات الوقود. وتدعم أنشطة إعادة الإعمار اقتصاد الجمهورية العربية السورية؛ بيد أن العقوبات الاقتصادية أدت إلى زيادة الضغوط التضخمية. وبينما تتواصل الأزمة الإنسانية في اليمن، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد على خلفية التوسع في إنتاج النفط والغاز. ومن المتوقع أن يستمر النمو القوي للاقتصاد الإسرائيلي على الرغم من ضعف الطلب الخارجي من أوروبا.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٥ - في ظل تباطؤ الطلب الخارجي واستمرار عدم اليقين المحيط بالسياسات على الصعيد العالمي والعوامل الخاصة بكل بلد، فإن الانتعاش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد فقد زخمه. وقد كان النشاط الاقتصادي في أواخر عام ٢٠١٨ وأوائل عام ٢٠١٩ أضعف من المتوقع، وخاصة في بعض من أكبر البلدان في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى إجراء تنقيح للتوقعات لتعكس اتجاهها تنازليا للنمو على المدى القصير. ومن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٩ بعد نمو يقدر بنحو ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى نسبة ٢,٠ في المائة في عام ٢٠٢٠ مع التحسن التدريجي للأوضاع الاقتصادية في الأرجنتين والبرازيل.

٦٦ - وما زالت المخاطر المحدقة بالتوقعات تميل نحو التراجع. ويمكن للتباطؤ الحاد الذي فاق التوقعات لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين في المنطقة - الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة - أو تحديد التقلبات المالية، أن يزيدا من إضعاف الانتعاش. وفي عدة اقتصادات بالمنطقة، يلقي استمرار عدم اليقين السياسي بظله على آفاق الاستثمار والنمو. وفي ضوء مخاطر التراجع الكبيرة ومحدودية الضغوط التضخمية وضيق هامش التصرف المتاح للمالية العامة، من المرجح أن تبقى معظم المصارف المركزية على السياسات النقدية غير المتشددة لدعم النمو.

٦٧ - وما زالت المنطقة تتسم بفروق صارخة في آفاق النمو بين البلدان. فمن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي السنوي في عام ٢٠١٩ في فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيكاراغوا في أعقاب الأزمات السياسية والاجتماعية، وكذلك في الأرجنتين، التي دخلت في برنامج مساعدة مالية واسع النطاق مع صندوق النقد الدولي. والتوقعات القصيرة الأجل للبرازيل والمكسيك أضعف مما كان متوقعا في السابق. ففي كلا البلدين، من المتوقع أن يظل النمو خلال عام ٢٠١٩ دون نسبة ٢ في المائة. وفي البرازيل، أثرت الصعوبات المصادفة في تنفيذ الإصلاح المالي الذي تلمس الحاجة إليه - ولا سيما في نظام المعاشات التقاعدية - تأثيرا سلبيا على ثقة الأعمال التجارية والاستثمار، بينما يؤثر ارتفاع معدلات البطالة على استهلاك الأسر المعيشية. وفي المكسيك، من المتوقع أن يزداد تباطؤ النمو في عام ٢٠١٩، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم اليقين المرتبط بالسياسات وتباطؤ الطلب من الولايات المتحدة. ويتوقع أن تشهد البلدان الشمالية لأمريكا الوسطى - أي السلفادور وغواتيمالا وهندوراس - نموا ضعيفا في حدود ٢ إلى ٣,٥ في المائة. ومن ناحية أخرى، ما زالت آفاق النمو مواتية في عدة اقتصادات أخرى، ولا سيما بنما وبوليفيا (جمهورية - البوليفارية) وبيرو والجمهورية الدومينيكية. ففي هذه البلدان، سيدعم الطلب المحلي القوي، بما في ذلك زيادة الإنفاق على البنى التحتية، النشاط الاقتصادي. وفي منطقة البحر الكاريبي، من المرجح أن يعزز بدء إنتاج النفط التجاري في غيانا النمو في المنطقة خلال عام ٢٠٢٠.